



PROVISIONAL

A/37/PV.26
14 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقروء في نيويورك

١٥ / ٠٠ ، الساعة ٢٩٨٢ / اكتوبر ، ١١ تشرين الاول ، يوم الاثنين ،

(هنغاريا)

السید هولای

الرئيس:

(الكويت)

السيد أبو الحسن

三

(نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى، كلمات كل من :

السيد تشيسانو (موزامبيق)

السيد حميميل (مدىيف)

السعد كاستيلو أريولا (غواتيمala)

السيد حاكسون (غيانا)

السيد مانغوندي (زمبابوي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

82-63151/A

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تشيسانو (موزا مبيق) (تكلم بالبرتغالية ، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية) :

سيدي الرئيس ، بارتياح كبير نرى أن رئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يتبوّأها مثل شعب صديق ، له تقاليد تاريخية عظيمة في الكفاح في سبيل الحرية والسلم ، والتقدم . وقد نجح الشعب المهنغاري في الحفاظ على كرامته وشخصيته عبر العصور ، وذلك بمقامته البطولية لفاشية هتلر ، وفي بناء وطن اشتراكي متحرر من السيطرة الأجنبية . ان علاقات الصداقة والتضامن القوية والأخوية التي أرسى إثناء كفاحنا المسلح للتحرير الوطني ضد الاستعمار ، تربط بين بلدنا .

وبعد إعلان استقلالنا ، اكتسبت هذه العلاقات بعدها ونطاقاً جديداً بحيث امتدت إلى التعاون المتعدد القطاعات الذي يقوم على أساس الدفاع ، والسعى إلى تحقيق العصالح الأساسية لشعبينا وحكومتينا ، وبناء الاشتراكية والدفاع عنها .

واذ نعرب عن تأكيدنا الحازم بالتعاون الوثيق في إداء المسؤوليات الجسمانية التي أنيطت بكم ، بضم وفد بلادى صوته إلى المتكلمين السابقين في الترحيب الحار بانتخابكم بالاجماع .

ونود ايضاً ان نعرب عن تحياتنا لسلفكم ، سعادة السيد عصمت كتاني ، للطريقة الماهرة والذكية التي ادار بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة . ولم تكن هذه المهمة سهلة ، بالنظر إلى الازمات الخطيرة التي تسود العلاقات الدولية في وقتنا الحالي ، حيث يحل محل الحوار والثقة المتبادلة بين الدول ، لغة الحرب الباردة ، والتهديد والعدوان والارهاب .

ونعرب عن تحياتنا إلى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كويبيار ، الذي يستحق عمله في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ، وفي السعي إلى ايجاد حلول سلمية للمشاكل العالمية في أكثر الأوقات حرجاً ، احترام وثقة المجتمع الدولي ، وهذا ما اعرب عنه المجتمع الدولي عند ما انتخبه منذ عام .

ان الاذداء الذى تتعرض له الام المتحدة ، بصفتها محفلة تميزا للمناقشات ولا لتماس الحلول السلمية للمنازعات الدولية ، يتمثل في الانتهاك المستمر للمبادئ والا هدف المنصوص عليها في ميثاق منظمتنا . ان الاغلبية الساحقة من المتحدثين في هذه الجمعية قد شجبت تفاقم الحالة الخطيرة بالفعل التي تسود جميع اجزاء العالم . وان مناخا يسود فيه انعدام الام وال الحرب الكامنة من المحتمل ان يعودى بنا الى حرقه .

وكما لو ان بؤر التوتر القائمة بالفعل ليست كافية ، فاننا نشهد نشوء بؤر جديدة ، واذكا للمنازعات المحلية . وهذه الحالة ترغم الشعوب على تحويل مواردها البشرية والمادية من حل المشاكل المتصلة في التخلف مثل الجوع ، والفقر ، والامية ، والأمراض ، الى التركيز على الدفاع عن سيادتها وعلى كفاحها من أجل تحقيق كامل حريتها ، والمحافظة عليها . وازاء الرفض المتعنت للاعتراف بحق الشعوب في ممارسة ارادتها في تقرير مصيرها ، ترد الشعوب بالتصميم على الموت بدلا من العيش في عبودية .

ان علاقات الوئام والتعاون فيما بين الدول تستلزم تهيئة مناخ من السلم والأمن في العالم . وهي تستلزم الاحتراز المطلق للحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

ان المثل العليا المتمثلة في السلم والعدالة والحرية ، هي المثل التي ألهمت شعب موزا مبيق . وعند ما شهدنا السلاح في وجه الاستعمار في موزا مبيق ، كافحنا لازالة أسباب الحرب في بلادنا ؛ وقد استرشدنا بالطموح السامي الرامي الى أن ننشئ مع جميع شعوب العالم علاقات عادلة وطيبة ، تقوم على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل . وهذا المطمح ، مطمح عادل تكافح جميع الشعوب من أجله في هذا العالم الذى تتزايد فيه أوجه الا جحاف والاستغلال .

ومع تحقيق استقلالنا الوطني هيأنا ظروفنا لتأكيد وتطوير ثقافتنا وشخصيتنا ، اللتين كانتا قد انتهكتا وكبحتا خلال قرون من الاستغلال والسيطرة . بيد أن أبعاد مثلكما العليا لم تقتصر على تحرير اراضينا فحسب ، فقد وجدنا انه لزاما علينا ، بعد فترة قصيرة من استقلالنا ان نخوض حربا أخرى فرضها علينا نظام سميث العنصري .

وان موزامبيق ، بالاعراب عن تضامنها مع الكفاح العادل لشعب زمبابوى ، كانت تساهم في ازالة احد اسباب الحرب وعدم الاستقرار في منطقتنا . وقد أتاح استقلال زمبابوى اعادة اقرار مناخ من السلم النسبي ، هذا المناخ الذى يفتح افاقا واسعة للنطاق لتنميتنا الاقتصادية ، ولحرفي التعاون فيما بين بلدان الجنوب الافريقي . ومنذ ذلك الحين ، أصبح من الممكن ان نركز انتباها على التماس حلول للعديد من المشاكل التي تواجه شعبنا . ان هدفنا يتمثل في النهوض بالرفاهية المادية والاجتماعية لشعب موزامبيق قاطبة ، التي حرم منها طوال فترة معاناته تحت السيطرة .

ان السلم النسبي الذى حققناه ، كان قصيرا الا مد .

ان القوى الامبرialisية التي تستخدمن نظام الفصل العنصري غير المشروع بوصفه الحليف الرئيسي لها في المنطقة ، امدت بريتانيا بصورة متعمدة وصفيقه ، بالقوة المعنوية التي تسنم لها - أكثر مما تتبع لها الوسائل التقنية والتكنولوجية - بشن الحرب ومهاجمة واحتلال أجزاء من أراضي أنغولا ، وهي دولة ذات سيادة ، ناشرة بذلك الموت والدمار في جميع بلدان المواجهة . ان هذا عمل مبيت يتفق مع نزعتها العدوانية المتزايدة المستندة الى أساسه في رفض الامبرialisيين الاعتراف بحق جميع الشعوب في الاستقلال ، والحرية ، والتنمية السلمية المتسقة .

وازاء التقدم النوعي الذى حققه شعبنا في تعمير البلاد ، كثفت القوى الامبرialisية انشطتها ضد جمهورية موزامبيق الشعبية ، وهي تحاول أن تمنع ، بكل طريقة ممكنة ، تنفيذ بديل المدنية الخالي من التمييز ، الذى يمثله بناء مجتمع اشتراكي حر في موزامبيق بمنأى عن استغلال الانسان للانسان في ذلك الجزء من العالم الذى ننتمي اليه .

ونظرا الى أنه لم يتح للقوى الاستعمارية هيكل سياسي وادارى في موزا مبيك ، كما حدث في الماضي القريب ، فانها تلجم اليوم الى وسائل أكثر خبنا وشرا في مها جمعتنا . واذ تستخدم الامبرالية النظام العنصري في جنوب افريقيا كرأس حربة ، فانها تشن حربا حقيقة غير معلنة ضدنا ، بارتكاب أعمال العدوان والسلح ضد بلادنا بواسطة القوات النظامية لجنوب افريقيا وعن طريق فصائل خاصة من قطاع الطرق المسلحين .

ان نظام بريتوريا يجند ويدرّب ويمول ويجهز ويسلاح ويوفّر وسائل النقل والمئن ووسائل الاجلاء ، والقيادة للعصابات المسلحة في موزا مبيك التي ترتكب الجرائم ضد شعبنا ، وتنشر عدم الاستقرار والارهاب وتزعزع استقرار بلادنا .

ان هدف قطاع الطريق هؤلاً هم السكان المدنيين العزل حيث يمارسون ضد هم الارهاب والقطائع من مختلف الأنواع . ويقوم هؤلاً اللصوص ، على نحو وحشي ، بتعذيب وتشويه واغتيال الأطفال والنساء وكبار السن . كما انهم ينهبون ويسلبون ممتلكات الفلاحين . ان أعمال الاغتيال والخطف التي يرتكبها هؤلاً اللصوص المسلحوں ترتكب أيضا ضد مواطني الدول الأجنبية الذين يساهمون بغضهم في تقديم جمهورية موزا مبيك الشعبية .

وتتجند جنوب افريقيا قطاع الطرق المسلحين هؤلاً من الأعضاء السابعين في قوة الشرطة السياسية التابعة للنظام الاستعماري الذين لم يتحولوا بالشجاعة لكي ينضموا الى عطية التعمير الوطني ، وبذلك يفسلون أيديهم المططخة بالدماء من الجرائم التي ارتكبوها . كما يجري تجنيد هم من بين تلك العناصر في الجيش الاستعماري ، لا سيما ثيارات الكوماندوز والوحدات الخاصة التي بدلاً من أن تنتظر عفو الشعب اندفعت — مثل الفتاة السابقة — لتبيع نفسها بشمن بخس السارة البودرة . كما يجري تجنيد هم من بين خونة الوطن والعنابر الهاشية والمرتزقة الأجانب . ان القاسم المشترك بين هؤلاً اللصوص هو الطابع المعادى للمجتمع والطفيلي ، وهي سمات الانحلال نفط يسمى بالعالم الحر . ولا يسع هؤلاً اللصوص الى تحقيق أية أهداف سياسية بل تحفظهم الجريمة في حد ذاتها والمخدرات . ان طبيعة أعمالهم وحواجزهم الاجرامية تطبعها بطبع قطاع الطريق .

وتعتبر العصابات المسلحة في منطقتنا ظاهرة جديدة اليوم وشكلًا جديداً من أنشطة الارتزاق . وتقوم الامبراليية في تنظيمها واستخدامها لعصابات السلاحين ومعها نظام الفصل العنصري ، بالسعى إلى أن تثبت في الرأي العام الدولي الفكرة الكاذبة القائلة بأنه توجد معارضة ومناخ من عدم الاستقرار في موزامبيق . ويقوم العدو - بصورة متزامنة مع أعمال العدوان المسلح - بتسريب الجواسيس إلى بلادنا وتشجيع التخريب الاقتصادي .

ويحاول العدو في شنه لحملة حثيثة من التشويه والتضليل على الصعيد الدولي أن يهيئ الانطباع لدى العالم بأنه توجد في موزامبيق حالة دائمة من الإرهاب والهلع . وينهى العدو بحصار اقتصادي يعرقل التعاون السليم والمترافق مع شعوب العالم الأخرى . ويسعى العدو والسي عرقية توطيد استقلالنا ، واعادة تنشيط اقتصادنا خلال هذه المرحلة من عملية تنميتنا والقاء اللوم على الاشتراكية ، وهو النظام الذي اختاره شعب موزامبيق بحرية .

وفي هذا الكفاح الذي يستخدم فيه العدو وأخبيت أساليب العدوان ، أعرب شعبنا عن أعلى درجات الوعي السياسي بحيث تحول إلى حصن منيع ضد جهود الامبراليية وعملائها .
ونود أن نعبر عن امتناننا لأولئك الذين من بين أعضاء المجتمع الدولي قدمو دعمهم لنا ب مختلف الطرق بحيث ساهموا في تقدم بلدنا وفي تعزيز العلاقات القائمة على أساس من العدل والتعاون المنصف .

وأؤكد من جديد نداءنا إلى المجتمع الدولي بتبنيه أقصى قدر من المساعدة لجمهورية موزامبيق الشعبية ، بغية تمكيننا من تعزيز قدرتنا الدفاعية وشن الكفاح بصورة ناجحة ضد التخلف .

إن وجود الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري هو السبب الأساسي للتواتر الذي نعانيه في الجنوب الأفريقي ، وفي المناهضة الدائمة لنظام جنوب إفريقيا الذي يرفض بتعنت أن يقبل مجرى التاريخ .

وتواصل جنوب إفريقيا تكثيف أعمالها الاجرامية ضد شعب جنوب إفريقيا الذي يتعاظم كناحه من أجل التحرر الوطني من حيث النطاق والعمق وبحيث ينتشر ليشمل جميع قطاعات الحياة

(السيد تشيسانو ، موزا مبيف)

الاقتصادية والاجتماعية لنظام بريتوري . وفي مواجهة موجة الاغتيالات والاعتقالات وتعذيب معارضي الفصل العنصري وقع النظارات العمالية التي يناضل فيها الكثير من البيض ، يستجيب شعب جنوب إفريقيا بأعمال المقاومة الفعالة مما يؤدي إلى اضمحلال أساس نظام بريتوري ذاته . ويناضل الشعب ببطولة ضد القمع والتفرقة والقهر والازلال .

وتنهش قطاعات كبيرة من السكان البيض ضد تقييد الحرية بعد أن أثار اشترازها الطابع الوحشي للفصل العنصري الذي بدأ أفعاله الاجرامية يحسونها في مواطنهم .

وهكذا ، تتعمق التناقضات في قلب نظام بوتا للأقليات العنصرية ، في مواجهة عجزه الواضح عن احتواه كفاح التحرر الذي يشن شعب جنوب إفريقيا بزعامة المؤتمر الوطني الأفريقي .

وفي مواجهة موجة من الانتفاضات الشعبية ، واذاً عجز نظام بريتوري عن ايجاد حل للنزاع الداخلي ، فإنه يختار تعيم النزاع في المنطقة وتقوم جنوب إفريقيا بشن الهجمات واحتلال جزء من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية . وتقوم في نفس الوقت بدعم المجموعات العميلة مثل الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام "يونيتا" والنبروس بها . ويقرب هذا النظام بصورة مستمرة ومنظمة ، أعمال العدوانسلح ضد ليسوتو وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي متهمًا سلامته أراضي هذه البلدان ذات السيادة دون احترام على الأطلال للسلوك الأخلاقي الذي تلتزم به الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة .

ان الأهداف المتوقعة لزعزعة الاستقرار ، إنما ترمي ، في التحليل الأخير ، الى تحويلنا عن كفاحنا من أجل الاستقلال الاقتصادي في إطار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الإفريقي .

ان هذا المؤتمر هو السلاح الذي تستخدمه بلدان المنطقة التسعة من أجل التنمية المستقرة والقضاء تدريجيا على التبعية لجنوب إفريقيا ، وللأمريالية بوجه عام . وتقوم جنوب إفريقيا باتخاذ إجراءات ضد مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا بهدف تقويضه بالنظر إلى التقدم ، الكبير الذي أحرزه في مختلف قطاعات التعاون ولا سيما في مجال النقل والاتصالات .

لاتزال سألة ناميبيا هي شغلنا الشاغل . ولا تزال جنوب افريقيا تستخدم ، بتعنت
وغير شعور بالمسؤولية ، أسلوب التسويف بغية تأخير تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا ،
وهو كل شعب له الحق في حريةته واستقلاله .
ان الشعب هو الذي يكافح في ناميبيا من أجل استقلاله .

A/37/PV.26

9-1C

هذه هي الحقيقة التي يجري طمسها ، هذه هي الحقيقة التي يجري تسويفها . وفي هذا ، فإن أية ساورة للربط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين استقلال ناميبيا وبين انسحاب قوات كوبا الأبية ، لا يعتير فقط تدخل لا يحتل في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية ، بل يعتبر كذلك جريمة ضد شعب ناميبيا ، نظراً لأنها بسبب هذا الخداع ، يتم بذلك الجهد لاطالة أمد الحرب والمذابح . إن قوات كوبا الأبية موجودة في أنغولا لأن النظام العنصري في جنوب أفريقيا انتهت سيادة هذه الأرضي لها ، يتعمد علينا في النظام الأول أن نطالب بالانسحاب غير الشرط لقوات جنوب أفريقيا الغازية من أراضي أنغولا ، وتوفير ضمان مطلق بـلا يذكر هذا العداون .

وفي الحقيقة ، إن جميع البلدان المستقلة في المنطقة ، المعرضة للتهديد والغزو من جانب نظام الفصل العنصري تطالب بضمانات أمن . إن القوات الأجنبية التي تهاجم الدول المستقلة في الجنوب أفريقي وتعتدى عليها وتحتلها متبركة سيادتها وسلامتها القيم ، ليست قوات كوبية لأن القوات الغازية الوحيدة ، التي تغزو كما يعلم العالم أجمع ، وتحتل أراضي الدول المستقلة في الجنوب أفريقي ، هي قوات جنوب أفريقيا ومن غير المعقول أن نعتبر أن جنوب أفريقيا شرطاً لاستقلال ناميبيا إذ أن ناميبيا ليست أول بلد على حدود جنوب أفريقيا يحارب من أجل تحقيق استقلاله .

إن القوات التي ستطيع بنظام الفصل العنصري لن تأتي من خارج جنوب أفريقيا . إذ أن أطفال شعب جنوب أفريقيا هم الذين سيطرون بهذا النظام المقيت من الداخل .

واذا كان الأمر يتعلق باشتراك قوات أجنبية في الكفاح من أجل تحرير جنوب أفريقيا ، لا يمكنها استخدام أطياف زبابوي لأكثر من سنتين الآن ، وأطياف موزامبيق لأكثر من سبع سنوات الآن ، بل ولا يمكن أيضاً استخدام بلدان أخرى مستقلة على حدود جنوب أفريقيا حتى قبل ذلك .

إن سيادة شعب أنغولا لا يمكن أن تستخدم كثمن يدفع لها تحرير ناميبيا . إذ أن تحرير ناميبيا جزء لا يتجزأ من الحركة العالمية لتحرير الشعوب . إن جمهورية موزامبيق الشعبية تعيد

مرة أخرى تأكيد تأييدها غير المشروط لکفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الغربية لافريقيا الجنوبية الشعبية ، مثله الشرعي الوحيد . أما فيما يتعلق بنا ، فلا يزال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل الإطار القانوني والسياسي لحل عادل لهذه المشكلة . ولا يمكن لأية ذريعة تستهدف عرقلة تنفيذ هذا القرار أن تستعصى على التحليل الصحيح للواقع ولا يمكن حل الشاكل المتبقية بسهولة إلا إذا توفرت لجنوب افريقيا وخلفها الارادة السياسية الضرورية . وفي رأينا انه من الممكن حتى أتنا هذه الدورة للجمعية العامة أن تحدد نظاماً انتخابياً لا تتخطى جمعية تأسيسية . وقد يكون من الممكن أيضاً أتنا هذه الدورة تشكيل قوات فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الانتقال وتحديد موعد وشروط وقف اطلاق النار في ناميبيا .

هذه هي السنة الدولية لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ؛ ومع ذلك ، فإن مؤشرات النمو الاقتصادي لنظام الفصل العنصري تظهر تواطئاً متزايداً بصفة مستمرة من جانب البلدان الغربية في المحافظة على هذا النظام المقيت والبغض بل وتعزيزه . وفي حين يقال ان تطبيق عقوبات ضد جنوب افريقيا لا يعود وحراً في البحر ، يتم في الوقت ذاته تطبيق العقوبات على بلدان أخرى . فما هي أذن ، الاصناف ، العدالة والنزاهة ؟

أنا نحتفل اليوم ، بالاليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين من أبناء جنوب افريقيا وفي هذا اليوم ، المكرس للكفاح نحو اصرار وشجاعة شعوب جنوب افريقيا . ونطالب بالافراج عن المقاتلين من أجل الحرية من سجون جنوب افريقيا .

إن أعمال القوات الاميرالية لا تقتصر على الجنوب الافريقي ، بل تنتشر في كافة أرجاء القارة الافريقية بأسرها . وفي الوقت الراهن ، تسعى هذه القوى لتنفيذ استراتيجيتها ، بهدف التلاعب بمنظمة الموحدة الافريقية ، وسل حركتها بل وحتى تقويضها ، تلك المنظمة التي تعتبر أدلة هامة لمناهضة الاستعمار والاميرالية . وإننا على ثقة بأن البلدان الافريقية ستدرك تماماً كيف تقضي على الا بتزاز والا رهاب والرشوة ، وترفض الحيل الرامية للتفرق ، وتعمل من أجل توطيد منظمة الوحدة الافريقية .

اننا نكرر تأييدنا لانضمام الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الى منظمة الوحدة الأفريقية ، ونرفض الفكرة القائلة بأن هذا قد يبعث على الشفاق داخل منظمتنا القارية ، نظراً لأن هذا الانضمام يقوم على أساس العباري المتجسد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نؤكد من جديد تضامناً الفعال مع الكفاح العادل الذي يخوضه شعب الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية وهو كفاح يمكن أن يجد له حلاً عن طريق التفاوض ، الذي يعرقه ، لسوء الحظ ، تصلب نظام المغرب . ان هذا التصلب هو السبب الكامن وراء حالة الحرب التي طال أمدها ، والتي تهدد بالانتشار بل وتوسيط بلدان أخرى فيها بسبب مشاركة قوات أجنبية على الجانب المغربي . ويعتبرن على البلدان التي تقدس حرية الشعب واستقلالها أن توقف هذا الخطر .

ان صورة المذابح في بيروت ليست سوى صورة مكروبة لعالم " دانتي " انتقل الى الجزء الأخير من القرن العشرين ، ان غزو بيروت ، وقصفها وبعثارها ، وحرمانها من الماء والغذاء والدواء ، سيظل مكتها الى الأبد في تاريخ مقاومة الشعب . لقد كان ذلك مظهراً ليس له مثيل في غضب الصهاينة القاتل الذي لا هدف له سوى القضاء التام على منظمة التحرير الفلسطينية وفرض الأسلحة الشديدة القوة التي استخدمها النظام الصهيوني ، فآمنت منظمة التحرير الفلسطينية والقوات التقديمة اللبنانية المذبحة ، وأنزلت خسائر جسمية بالعدو . ونحن نحيي بطريقتهم . ونؤيد جمهورية موزا بيبي الشعبية كفاح الشعب الفلسطيني ، وهي على يقين من انه سيكلل باقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، وبانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، الأمر الذي يعتبر الحل الوحيد المقبول للنزاع في الشرق الأوسط .

ان الاحتلال غير المشروع لتيerra الشرقية لا يزال مستمراً ، اذ يصر النظام الاندونيسي التوسيعي على احتلاله الا جرامي لهذا الظلم ، منكراً على شعب " المويير " حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . كم مرة ينبغي أن تتكرر بيروت في ديلي ، قبل أن نستطيع أن نقول " كفى " وحتى نعتبر أخيراً بحق شعب المويير في الوجود وهي بناً دولته المستقلة ذات السيادة ؟

ان الاستقلال ليس ميزة ينفرد بها الأكثر غنى أو الأكثر قوة . وهو ليس ميزة للسلسيين أو الكاثوليك . بل هو حق ثابت أصيل لجميع الشعوب ، بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية أو الدينية أو غيرها . فلكل شعب تاريخه وثقافته وشخصيته . وبالمحافظة عليهما يمكن للشعب أن يواجه أية عقبة ، وأن يقبل أية تضحية من أفضل ابناه . ولأن شعب المويير يقدم هذه التضحيات ، وأن كفاحه كفاح عادل فإنه يستحق تأييدنا . ان ستار الصمت الذي لف المذايح والمجاعة التي يتعرض لها شعب المويير لا يمكن أن يخمد صيحات مئات الآلاف من شعب تيمور الذين يقاومون الاحتلال الاندونيسي الفاشم . ان أعضاء مجلس الشيخ الأمريكي من العزبيين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء ، قد لفتو النظر مؤخرا الى خطورة الموقف .

لقد قارنوا الحالة في تيمور الشرقية بالحالة في بياfra وقت الحركة الانفصالية ، وفي كمبوديا أتنا حكم بول بوت . واعترفوا صراحة بأن شعب موبيير لم يمارس حقه في تقرير المصير . ولا يمكننا أن نكتفي بالتفريح على هذه الفظائع في هدوء . وفي تيمور الشرقية يوجد شعب ، بزعامة فرييلين ، ممثله الشرعي ، يرفض الاحتلال الاندونيسي ، ويكافح من أجل تأكيد شخصيته الوطنية . إننا نتقدم إلى هذا الشعب باعجابنا وتضامنا .

واننا لعلنا ثقة من أن راية حرية شعب الموبيير ستخفق في ديلي .

وفي كوريا ، فإن وجود قوات الولايات المتحدة في الجزء الجنوبي من الأقليم يساهم في إذكاء التوتر ويعرقل عملية إعادة توحيد الأمة الكورية ، وهي بلد جزأ وأصالة وقسم إلى قسمين بخط وهمي رسم وفقاً لمعايير جغرافية سياسية ، بما يلحق ضرراً بالواقع الوطني . إننا نؤيد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الجهد الذي تبذلها لإعادة توحيد أمتها بصورة سلمية . إن اقتراحاتها الخاصة بالتفاوض المباشر بين الشمال والجنوب ، بغية إنشاء جمهورية اتحادية ، تشكل إسهاماً إيجابياً في عملية التوحيد .

وفي أمريكا اللاتينية تتعرض غرينادا وكوبا ونيكاراغوا لاخطار العدوان المستمر . إن عداء الأميرالية يتراوح بين الحصار الاقتصادي والغزو الدائم والاحتلال . إن السلم والاستقرار في المنطقة لا بد أن يكونا شروطين بوقف استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، أو استخدام أي نوع من الاكراه ضد غرينادا وكوبا ، ونيكاراغوا ، وهي بلاد حرة لها الحق في أن تختار ، سيارة كاملة ، طريقتها الخاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي السلفادور وشيلي وغواتيمala تظهر الانتفاضات الشعبية ، ويسعى دعاة الحضارة الفرنسية إلى تكثيف الدعم المالي والعسكري للأنظمة الديكتاتورية في المنطقة . ولا يمكن للحرباب أن تسكت صرخة الشعب من أجل الحرية . إن اعتبارات الانصاف ، والاعتبارات الأخلاقية تستلزم منا الوقوف إلى جانب كفاح هذه الشعوب التي تحاول استعادة حريتها وتحويل بلدانها السلي

أراض تخلو من الإرهاب ومن القمع . حيث لا يكون على أى فرد أن يعيش في خوف من ألا يرى أحباءه مرة أخرى .

وتؤكد جمهورية موزا مبيي الشعبية من جديد مبدأ التضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل السلام .

انتا نجتمع مرة أخرى في مناقشة دولية يكتنفها التوتر والخطر ، والأزمات تتسع نطاقاً وتزداد تفاقماً ، وتشعر البلدان النامية بوطأتها بصورة أكثر حدة . ان الآثار المأساوية المترتبة على هذه الأزمة بالنسبة لبلداننا معروفة تماماً ، وهي : استيراد التضخم ، وتعاظم العجز في ميزان المدفوعات ، وتدنى معدلات التبادل التجارى ، ونقص الأغذية ... الخ . وتواجه البلدان النامية جميع أوجه عناصر التخلف ، حيث يحل يومياً بالشعب .

ولابد من اتخاذ تدابير محددة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بغية استئصال الجوع وسوء التغذية اللذين ينهكان إفريقيا . ان قارتنا تصبح أكثر اعتماداً على استيراد الأغذية بصورة متزايدة ، بسبب انخفاض الانتاج ووقوع الكوارث الطبيعية الدورية التي الحقت الدمار بمنطقتنا . ان الميل الى اعتماد تدابير اقتصادية قسرية بغية تحقيق أهداف سياسية محددة يمارساليوم بتواتر متزايد ، وكما لو ان محاولة تبذل لا حلال هذه الممارسة محل الصكوت القانونية التي تحكم منظمتنا .

وهكذا ، فإن البلدان التي اختارت بحرية سبلها الى التنمية تؤدي بها الى الاستقلال ، أصبحت ضحية للابتزاز والضغط .

ومع مراعاة الاحوال الاقتصادية الدولية الراهنة ، فإننا نشعر بالظى اراء انصار بعض البلدان النامية ذات الاقتصادات السوقية على اتخاذ قرارات تعسافية ومن جانب واحد ، واذا رفضها الدخول في مفاوضات مشمرة .

ان بدء المفاوضات العالمية الشاملة من أجل التعاون الدولي لأغراض التنمية يتسم بأهمية قصوى .

ان جمهورية موزا مبیین الشعوبية تدعو لبذل كل جهد للشروع في اجراء المفاوضات العالمية الشاملة أثناء الدورة الراهنة للجمعية العامة .

ونود أن نؤكد لكم أن بلدنا سوف يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي اعتمدت مؤخراً ، والتي ترسى نظاماً قانونياً جديداً لاستخدام حيز المحيطات كأداة من أجل السلم ، والعدالة ، والتنمية والتعاون الدولي في إطار بين الدول .

ان التعاون الحقيقي فيما بين الدول ، الذى يقوم على أساس الدراسة المتضاغفة للمشاكل الاقتصادية الدولية ، وعلى اجراءات المشتركة ، هو أمر ضروري جدا . وعندئذ فقط سيمكن من الاستجابة لأسواق شعوبنا الى التنمية الرشيدة والمنصفة في جميع أرجاء العالم . من الأهمية بمكان أن نضمن على وجه السرعة الأوضاع الملائمة ، وأن نرسى العلاقات الاقتصادية الطبيعية فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يوطد التعاون الاقتصادي الدولي كوسيلة لتوطيد السلام .

ان استغلال الضعفاء لا يمكن أن يعتبر حقا للأغنياء، ومن الأهمية أيضاً لا يطبع الفقر والجوع والجهل والأمراض شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ان الكفاح من أجل السلم هو الشفن الشاغل لعصرنا . والسواد الأعظم من الإنسانية يشتري في هذا الانشغال . ان الكفاح من أجل السلم يعني تخفيض وتدمير واستئصال بوعاء المنازعات التي تندلع حول العالم وهي الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والفصل العنصري والصهيونية .

ويعني هذا ، بالاضافة الى ذلك ، ان علينا ألا نألوا جهدا من أجل نزع السلاح العام والكامل . ولهذا فإن الفشل الذي انتهت اليه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح العام والكامل ، ولاسيط نزع السلاح النووي ، يثير بالغ القلق لدى جمهورية موزامبيق الشعبية .

يشكل عقبة خطيرة تعرقل التنمية والتعاون فيما بين الدول . ١٠ ان تنمية الشعوب والناس

بالرفاهية المادية والاجتماعية الائقة لابد وأن تستخدم فيهم ما بالضرورة جميع الموارد البشرية والمادية المتاحة لأغراض سلمية .

وفي مجال الكفاح من أجل السلم ترى جمهورية موزامبيق الشعبية أن نزع السلاح النووي يستحق أعلى درجات الأولوية ، لأن الآثار المدمرة لهذا النوع من الأسلحة تمثل خطراً كبيراً على بقائنا ذاته .

وتقتضي الضرورة منع نشوب النزاع النووي من أجل الإنسانية ، ولا بد أن يكون ذلك هو الشاغل الأساسي لكل حكومة .

ولا يزال السلم يتعرّض للاضطراب في المحيط الهندي . فنحن نشهد هنا توطيد وتوسيع واضفاء الطابع النووي على القواعد الامبرالية البحرية والعسكرية . وتصر بعض البلدان الفريدة على معارضتها الحاسمة لعقد مؤتمر عالي يلتزم اعتماد تدابير لتنفيذ اعلان الأمم المتحدة للمحيط الهندي كمنطقة سلم خالية من الأسلحة النووية . ونأمل أن تغير هذه البلدان موقفها بفية ائحة الفرصة لتنفيذ القرار ٣٦ / ٩٠ للجمعية العامة الذي ينص على عقد المؤتمر أثناء النصف الأول من

١٩٨٣

يحظى الكفاح من أجل اعمال السلم والتعاون بأعلى درجات الألوية لدينا . إن السلم لا غنى عنه في الكفاح ضد التخلف . ويزع التعاون فيما بين شعوب العالم بوصفه ضرورة في تاريخ الإنسانية ، ووصفه أداة في الكفاح ضد التخلف ، لاسيما عن طريق اقامة نظام دولي عادل .

وتؤكد جمهورية موزا مبيق الشعبية من جديد التزامها بالمساهمة سوية مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين ، في السعي من أجل ايجاد حلول عادلة ومنصفة للمشاكل التي تحقق بالانسانية جمعاً . ورغم الانتهاك البغيض والمستمر للمدونات القانونية الدولية من جانب بعض الدول الأعضاء ، فان جمهورية موزا مبيق الشعبية تؤكد من جديد تقديرها بمبادئ الميثاق وأهدافه . وتعرب جمهورية موزا مبيق الشعبية عن كامل ثقتها بمنظمتنا في تفانيها الدائم للكفاح من أجل تحقيق السلم والأمن والحفاظ عليهما في جميع أنحاء العالم .

السيد تول (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أضيف تهاني إلى تلك التي تم الاعراب عنها على انتخابكم لرئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

أود أيضاً أن أعرب عن تقديري لسلفك ، السيد عصمت كتاني . لقد اختير لرئاسة هذه الجمعية في وقت تحتم عليها التصدي لأمور حرجية هددت بل وفي الواقع خرقت السلم والأمن الدوليين إلى درجة خطيرة . وقد كانت هذه الدورات بلا ريب شاقة للغاية ولكنه كدبلوماسي محظوظ فقد أثبتت دائياً أنه أهل لمواجهة التحدى .

ويجب كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكيأشيد بأميننا العام . وهذه هي الدورة العادية الأولى للجمعية العامة التي تبدأ في الوقت الذي يوجد فيه السيد بيريز على رأس هذه المنظمة . وكان عامه الأول في منصبه من أخطر الأعوام في تاريخ العلاقات الدولية . وقد أثبت مع ذلك أن بوسعه أن يتصدى لازمات العام الأخير وأن يركز ، في تقريره ، على المسائل الأساسية التي لا بد أن تعالجها هذه الهيئة الدولية .

لقد عرف بحق ، في تقريره ، المشكلة الرئيسية التي تواجه المنظمة وهي قدرتها على صيانة السلم وأن تكون محفلاً للمفاوضات . وقد دعا إلى أن تجدد الحكومات عن وعي التزامها بالميثاق . وتفتفق بلادى مع آراء الأمين العام . وأود أن أعبر عن الأمل بأننا نستطيع في مداولاتنا ، خلال

الشهر الثلاثة القادمة ، أن نتوصل الى حلول فعالة للصعوبات التي تمكن من تحديدها . ونعرب له عن أطيب الأماني في قيادة هذه المنظمة .

لقد ذكرت في بياني أيام هذه الجمعية في العام الماضي أن عقد الثمانينات قد يكون أخطر المراحل ، وبالتالي أكد أكثر المراحل حساسية ، منذ الحرب العالمية الثانية . لقد لاحظت حينئذ أن الاقتصاد العالمي يعاني من أزمات وأن التضخم في كل البلدان ، الفتية منها والفقيرة على حد سواء ، قد خرج عن نطاق السيطرة . ويؤسفني أن أقول أن هذا الموقف لم يتحسن . وفي الواقع ، إن الانكماش الاقتصادي الدولي الحالي يتم بالعمق والانتشار . وإن كل البلدان ، المصونة منها والنامية ، المنتجة وغير المنتجة للنفط ، تعاني حالياً حالة من التدهور الاقتصادي ، وبشكير الكبير منها على الانهيار .

إن الخلفية الاقتصادية للعلاقات الاقتصادية الحالية هي الانكماش ، والسياسات التجارية المقيدة وارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المصونة . وإن الطلب المتناقص على المنتجات الأولية للبلدان النامية وأسعار الخامات المنخفضة قد أدى إلى انكماش حصيلة الصادرات للبلدان النامية . وقد ساهمت أعباء الدين المتزايدة في مصاعبها الاقتصادية . ولم تتمكن السياسات التي طبقت حتى الآن من تجنب ارتفاع مستويات البطالة ، وتفشي المجاعة والفقر المدقع في كثير من المناطق في العالم النامي . وأشار الرأى أولئك الذين يقتنعون بأن انتعاش الاقتصاد الدولي ليس من المحتمل تحقيقه وليس من المحتمل أن يكون مستمراً إلا إذا نهضت البلدان النامية كمجموعة وعادت إلى فترة من النمو الإيجابي والرخاء .

وشكل ضروري ، يتم تأكيد حقيقة مفادها أن هناك توازناً بين الموقف الاقتصادي العالمي الحالي والانكماش الاقتصادي الذي حدث في الثمانينات ، ولكنني أعتقد أن هناك فرقاً أساسياً : يوجد اليوم تفهم أكبر لآثار النظام الاقتصادي الدولي والحاجة إلى التعاون الاقتصادي . وباختصار ، إن المصالح الوطنية الضيقة قد تكون جذابة ، ولكن هناك حاجة غالبة لنا جميعاً لأن نتعاون بغية إنقاذ الاقتصاد العالمي من مزيد من الترد . ما نحتاجه الآن هو الاتفاق الدولي حول الوسائل التي يمكن بواسطتها أن نقلل من الحمائية المتزايدة . وبينما نجد أن الاتجاهات الحمائية يمكن أن تنهك بها في المناخ الاقتصادي السائد اليوم ، فإننا جميعاً نعرف من دروس التاريخ ومن

حقيقة التكافل الاقتصادي أنه إن لم يتم وقف الحماية فسوف تؤدي على أحسن الفرض إلى هزيمة للذات ، وعلى أسوأ الفرض أنها يمكن أن تسبب انهياراً دولياً نسبياً جماعياً إلى تجنبه .

هناك حاجة أيضاً إلى اتفاق دولي حول نسبة خلق الديون الجديدة ودور المؤسسات الخاصة المالية وغيرها في جهود بعث الحياة إلى اقتصادنا . إننا نعرف الآن أن العالم لن يعود مرة أخرى إلى الإدارة الذاتية الاقتصادية ، أو الحماية والتي جمود الجهود المتعددة الأطراف بالنسبة للتعاون في مجال التنمية المالية دون أن يتضاعف خطر الانهيار الاقتصادي الدولي .

ورغم أننا ندرك أن المشاكل التي تتصدى لها مشتركة لدى الكثير من البلدان النامية، وأن أفت الانتباه الآن إلى مشاكل معينة تواجه دولاً صغيرة جداً مثل تلك التي تقع في المنطقة دون الأقلية التي تنتهي إليها .

منذ شهر مارس قام رئيس وزراء بريادوس بالقاء خطاب في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تورonto بكندا . وان تحدث نيابة عن الحكومات الأعضاء في الاتحاد الكاريبي فإنه أشار إلى أن النقص النسبي في الموارد والقدرة الكامنة في الحجم الصغير إنما يشكلان صعوبات كبيرة لدى هذه الدول في تحقيق اعتماد أكبر على الذات ، وقد أشار إلى أن الحاجة إلى الموارد التسهيلية فيما يسمى ببلدان الدخل المتوسط لا يمكن تحديدها بدخل الفرد وحده دون الأخذ في الاعتبار القدرة المؤسسية داخل هذه البلدان .

وأعرب كذلك عن القلق بسبب التطبيق المشوب بالتهايد ، لعبادي تقوم على المفهوم الجديد للنضج أو التدرج . هذا المفهوم ينطوي على إنشاء طبقة دائمة من البلدان المتوسطة النمو التي لن تتحقق قدرتها الكلمة للوصول إلى وضع متقدم النمو .

وما يدعوا إلى القلق العميق أن المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول الصغيرة للغاية لم يفهمها جيدا حتى الآن أولئك الذين يقدرون المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف .

وفي هذا الصدد نود أن نلفت الانتباه إلى مفكرين بارزين في هذا الميدان . ففي بداية هذا العام ألقى السيد وليام ديماس رئيس بنك التنمية الكاريبي ، بصفته رئيسا للجنة الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي ، خطابا أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأشار إلى عدد من الخطوات الضرورية لإنعاش الاقتصاد العالمي . وأوصى ضمن أمور أخرى باستخدام أكثر ابداعا للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

لقد دعا على وجه خاص إلى ما يأتي : أولا ، استعادة موارد المؤسسة الإنمائية الدولية ، فورا ، إلى المستويات المتفق عليها سابقا ثم زيارتها فيما بعد ، واقتراض ذلك بزيادة كبيرة في موارد المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ، وخاصة البنك الدولي ، بالإضافة إلى إنشاء مرفق للطاقة على أساس المساهمة الطوعية في رأس ماله . ثانيا ، الاستئناف الفوري لإنشاء حقوق السحب الخاصة وتوسيع الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي . وعلاوة على ذلك لا بد أن يتبع الصندوق قسما أكبر من موارده المتاحة للبلدان النامية بشرط أيسر ، وأن يشترك مع الدول الأعضاء ويستمع إليها عند وضع شروط القروض . ثالثا ، زيادة المساعدات الإنمائية الميسرة بما في ذلك العون الغذائي .

إن بربادوس تدعم هذه التوصيات ، وهي ملتزمة بأنها يجب أن تظهر في أية محاولة تتناول المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية بشكل واقعي . إننا ملتزمون أيضا بأن هذه المنظمة عليها دور حيوي في تحقيق أهداف التنمية . هذا الدور قد يقتصر أحيانا على مجرد جعل الرأي العام أكثر حساسية . ولكن دورها مهام .

أنتقل الآن الى المفاوضات العالمية المقترحة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . أن برباد وس تهتم اهتماماً قوياً بالتقدم صوب نظام اقتصادي دولي جديد . إن هذا الاهتمام هو الذي يدفعنا الى الاحساس العميق بخيبة الأمل لفشل الجمود الراهن الى بذء المفاوضات العالمية التي كانت قمة كانكون تبشر بأمل كبير بشأنها . ونحن في برباد وس نعتقد أنه من المؤسف أن يعيق تفاصيل البلدان الصناعية عن العمل ، عملية البحث عن حل للمشكلات الاقتصادية الرئيسية لهذا العالم . ومن المحزن بشكل أكبر أن ندرك أنه بتعويق المفاوضات العالمية ، فإن تلك البلدان تحبط المحاولات الراوية الى مكافحة الجوع والفقر وهذا مشكلة شائعة في معظم بلدان العالم الثالث ونتيجتها طبيعية ان للنظام القديم غير العادل .

أنتي أعتقد أن العوائق الرئيسية ضد الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية من أجل التنمية ، هي نتيجة للوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولابد للنظام الاقتصادي العالمي أن يحل محله نظام قائم على الانصاف والمساواة في السياسة ، والمصالح المشتركة والتعاون . إن البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو قد أغرتها في استبدال النظام الحالي بغيره . ويبدو بلدى أن يرى المجتمع الدولي كله وقد استجتمع الإرادة السياسية اللازمة لعلاج الأمراض الاقتصادية التي تزعج جميع بلداننا .

وأعتقد أنني أقف على أرض صلبة عند ما أؤكد أن برباد وس ليست الوحيدة في البلدان النامية التي تنظر الى أنشطة منظمتنا في مجال المساعدة التقنية ، لأن جوانب عملها الأكثر دعماً للارتياح . ودون شك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أثبت وجوده في الأعوام الماضية بصفته أحد الوسائل الأكثر فعالية لتقديم المساعدة التقنية الى العالم النامي . وفي اجتماع مجلس الإدارة في حزيران / يونيو الماضي قدم مدير البرنامج معلومات احصائية تبين أن البرنامج في خطر شديد نتيجة لتضاؤل مستوى موارده الحقيقة .

ويوضح هذا البيان أن بلدى ، الذي يعني بشكل لا يقل عن أي بلد آخر من المشكلات الاقتصادية التي حلت بالعالم أجمع ، لم يتخل عن تقديم الدعم المادى للبرنامج ، ذلك لأن برباد وس ترى أن على جميع بلدان العالم أن تخرج من دائرة التخلف . وإذا كانت البلدان تعنى ما تقوله عند ما تعرب عن عمق أسفها إزاء الخسارة الجسيمة الناتجة عن النفقات المتزايدة على أسلحة التدمير ،

فعليها أن تبادر فوراً بالسعى للتوصل إلى العلاج المباشر . إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل أحدى وسائل العلاج ويستحق دعم البلدان التي تسعى إلى تحقيق عالم نرغب فيه جميعاً . إن هذا يقودني إلى أن أُعرب عن خيبة أمل بلدى إزاء المزيد من الشواهد التي تدل على عدم اهتمام بعض البلدان ببيانات التنمية . وأشار إلى فشل تلك البلدان في دعم مشروع الاتفاقية الخاصة بقانون البحار . لقد شاركت بربادوس في المفاوضات الطويلة الشاقة لا يجاد حل مشكلة إدارة موارد البحار . وكنا نتوقع أن يقبل مبدأ التراث المشترك للبشرية وأن يطبق .

ونتيجة لذلك ، فنحن نشعر بأُسُّ الاعتراف على ماضٍ لعدد من الدول المتقدمة النمو للاتفاقية الجديدة . كما نشعر بألم بسبب النية الأُكيدة لبعض الدول البحرية الكبرى لأن تضمن احتفاظ الجوانب البشرية بالخير في الاتفاقية عن طريق اجراء تتفق عليه البلدان المتقدمة تكنولوجيا . ومن الحماقة أن نكرر أخطاء القرن الماضي عندما استحوذت الدول الاستعمارية الكبرى على مساحات شاسعة من أراضي القارات . إننا نعيش اليوم في ظل تراث أخطاء ارتكبت في القرن التاسع عشر . إن السطح بأن تكون المساحات الواسعة من المحيطات ومواردها في حوزة الأقوياء فقط - مهما بُدا النهج المعاصر معتملاً - معناه خذلان الأجيال المقبلة .

لذلك فإن بربادوس ستتعاون مع الدول التي تتفق معنا في الفكر في إقامة هيئة دولية لقائمة البحر نشطة وعلى درجة من القافية . إن مثل هذه الهيئة يمكن أن تكون وكالة هامة لإدارة ثروات المحيطات والاشتراك المنصف فيها . وهي لذلك تستحق الدعم الكامل من جانب كل أولئك الذين يدركون حق البلدان المحرومة تكنولوجيا من أن يكون لها نصيب عادل في موارد كوكبنا .

إننا نرحب أيضاً بقرار المؤتمر الثالث لقانون البحار بالتوقيع على الوثيقة الختامية والاتفاقية في جامايكا في أواخر هذا العام . وهذا أمر ملائم لأنَّ رغم أنَّ مركز الجذب السياسي قد انتقل إلى أماكن أخرى ، فإن الكاريبي مكان تاريخي هام وكان مركزاً تجارياً في القرون الماضية .

ان توقيع اتفاقية متعددة الجوانب سيكون له مغزى خاص . وفي ذلك اليوم سنؤكّد من جديد ونعزز التزامنا نحو مشاركة أكثر انصافاً لثروات المحيطات . وسنأخذ على أنفسنا عهداً بأن نحفظ ونطور مواردها الحية وغير الحية كجزء من تراث جميع الشعوب .

وشتّما عجز المجتمع الدولي في أن يتناول بنجاح جوانب عدم الانصاف في الاقتصاد العالمي ، فإنه لم ينجح أيضاً في مسألة نزع السلاح . وندرك جيّعاً بأن فشل الدورة الخاصة الأخيرة في الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح قد سبب خيبةً أمل كبيرةً . لقد كانت المناقشات هامة ، إذ هيأت فرصةً لكل البلدان كما ترکز بشكل جماعي على عملية نزع السلاح العام وأهدافها . ولا أود أن أكرر هنا الأحكام الرهيبة للنفقات العالمية على الأسلحة لأنَّه كما وصفها السيد أولاف بالمي ، رئيس اللجنة المستقلة المعنية بنزع السلاح وسائل الأمان ورئيس حكومة السويد الآن ، في عبارته "أنها قد اتّخذت بعداً مأْلوفاً ورهيباً" .

ان الحل الفعال لمشكلة نزع السلاح يعتمد بالدرجة الأولى على المفاوضات بين الشرق والغرب وعلى العمل السياسي للدولتين العظميين . ومع ذلك فإن كل البلدان كغيرها وصغيرها لا بد وأن تضم صوتها دعماً للقيام بعمل مبكر . وانه في صالحنا المشترك جيّعاً أن نتجنب الحرب . ان بريادوس على اقتناع بأن مستوى التسلیح لن يخض ما لم تتم مفاوضات شاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ويتم الاتفاق على خفض متبادل ومتوازن للقوات . ويحدّونا الأمل بأن يشجع الارراك العالمي لعواقب سباق التسلح ، الذي يحمل في ثناياه بذور الدمار ، التوصل إلى مفاوضات فعالة وحاصلة بشأن هذه المسألة .

وسوف تواصل بريادوس دعمها للمسائل التي تهم المجتمع الدولي والمتعلقة بشؤون الأمن والتنمية .

وإذا ما استخدمنا الموارد الموفرة من خفض صناعة السلاح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يمكن وضع حد للبطالة المتفشية والفقر والجوع . ويمكن لذلك أن يتحقق إذا ما اقتنت الأمم بأن تخدم الخير أكثر مما تخدم مصالحها الضيقة . ولذلك فإن بريادوس تدعوا مرة أخرى كل الأمم إلى احترام المؤسسات التي أنشأتها ، وأن تفي بالتعهدات التي قطعتها على نفسها . ان بريادوس تطلق صيحتها مرة أخرى وهي تؤمن ايماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة وميثاقها يحرسان الأخلاقية الدبلومية وسيادة القانون .

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة تم اللجوء كثيراً إلى الأسلحة لحل النزاعات بين الدول ، ولابد من ادانة هذا الاتجاه . ويود وفدي أن يدعو مرة أخرى جميع الأمم بأن تستخدم الوسائل السلمية في تسوية الخلافات كما هو وارد في المادة ٣٣ من ميثاق منظمتنا .

وهذا يقودني إلى سؤال مجلس الأمن . فلقد قصد الميثاق بهذا المجلس أن تكون له المسئولية الرئيسية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين . ومع ذلك يحدث كثيراً ، كما حذر الأمين العام في تقريره أن الأمم تتحاشى عرض المسائل الحرجية على المجلس أو أنها في بعض الأحيان قد أحالتها بشكل متاخر بحيث لم يتثنى للمجلس ممارسة أثر فعال إزاء تطورها و نتيجتها . وإن من واجب جميع أعضاء المجلس ، الدائمين وغير الدائمين على السواء ، أن يتدارسوا بكل تعقل المسائل التي تعرض أمام المجلس وأن يسعوا على نحو وقوف إلى ايجاد حلول لهذه المسائل .

ومن المؤسف أن مقررات المجلس يتم تجاهلها كثيراً . وأعتقد بأن الالتزام القانوني للدول يتمثل في التقيد بقرارات ومقررات المجلس التي تعززها السلطة المعنوية لمجلس ينظر إليه على أنه غير متحيز . ونجد أنه فقط عندما تقوم الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن يمكن حينئذ لهذا الجهاز أن يفي بالمهام التي عهدت إليه .

إن حكومتي تدرك الجهد الذي بذلها مجلس الأمن على مر السنين لا حلال السلم في الشرق الأوسط . ومع ذلك نجد اليوم وبشكل لم يسبق له مثيل في الماضي ، أن الموقف المزعزع هناك ، والذى تجلت خطورته بسبب الأحداث التي حلت بلبنان في الشهرين الماضيين ، مستمر في كونه مصدراً للتهديد للسلم والأمن العالميين . وتعتقد حكومتي بأن انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان يعد شرطاً أساسياً لاستعادة السلم في ذلك البلد . وينبغي اعطاء الشعب اللبناني الفرصة فيما يسعى بنفسه إلى حل حقيقي و دائم لمشاكله .

لقد شعرت بربادوس بفرغ كبير إزاء المذبحة التي حللت باللاجئين الفلسطينيين في بيروت . ونحن ندين بأشد العبارات مرتکبي هذه الجريمة الفظيعة بحق الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في مخيمات اللاجئين . ومن سخرية التاريخ بالفعل أنه كان بوسع أولئك الذين كانوا هم أنفسهم ضحايا لفظائع الماضي الحليلة دون وقوع المأساة المفجعة لصبرا وشاتيلا . وندرك أن هذا

العمل الفظيع اللاانسانى قد أدى الى شعور مؤيد اسرائيل بالاستياء ، ذلك لأن جنودها كانوا يتحكمون بصورة علنية في المنطقة التي تقع فيها المخيمات . ان هذه المأساة المفجعة توكل الحاجة الملحة لبذل جهود صادقة نحو اقامة سلم شامل و دائم في المنطقة . وفي الوقت نفسه ، فان حكومة برباد وس تود أن تثني على دعوات المجتمع الدولي لا جراً تحقيق في الفظائع اللاانسانية التي ارتكبت في بيروت .

وتعترف برباد وس بحق الشعب الفلسطينى غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وان المعاناة الأخيرة التي مرت بها الشعب الفلسطينى تبرز الحاجة الشديدة لأن يكون لديه وطنه الخاص به .
ونعترف ونؤيد أيضاً حق اسرائيل في العيش كدولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها . بيد أن برباد وس كانت تعارض دائماً استخدام القوة لتسوية الخلافات الدولية .
ونعتقد بأن أعمال العنوان في الشرق الأوسط لن تعزز من فرص السلم الدائم في المنطقة .
وهناك عدد من العناصر الموجودة الآن التي تتمثل في معايدة السلام الاسرائيلية —
المصرية وخطة القمة العربية الأخيرة ، واقتراحات الحكومة الأمريكية ، بالإضافة إلى قرار مجلس
الأمن (٢٤٢) (١٩٦٢) و (٣٣٨) (١٩٧٣) ، إذ يمكن استخدام كل هذه العناصر في بناء سلم دائم
في الشرق الأوسط .

ومن الأمور التي تبعث على الأسى دائماً مشكلة ناميبيا لم تحس بعد . إننا نأمل أن تحصل ناميبيا قريباً على الحرية التي حصلت عليها أنغولا وموزامبيق وزيمبابوى . لقد كانت هناك دائماً نداءات للنظام العنصري في بريتوريا ، إلا أن النظام تمادي في عناده . ويواصل النظام العنصري في بريتوريا ببساطة لجعل انسحاب القوات الكورية من أنغولا شرطاً لاستقلال ناميبيا . وليس لجنوب أفريقيا أي حق كان في ناميبيا وينبغي عليها الانسحاب على الفور .
وأود أن أتناول بياجاز سألة الفصل العنصري والألعاب الرياضية ، ونظراً لقوة بلدان الكاريبي في عدة ألعاب رياضية أهمها لعبة الكريكت ، فإن هذه المسألة تشكل مصدر اهتمام دائم لبلدي .

ان مناصري الفصل العنصري لا يخجلون ، ومع ذلك ، فان لديهم الموارد المادية الوفيرة . ويفرض ان لكل شخص الثمن الذى يغريه ، فانهم يسعون الى استخدام المال والحيلة في اغواء الرياضيين السود لعرض مهاراتهم في جنوب افريقيا . وتأمل سلطات جنوب افريقيا بذلك ان تخنق رياضتنا دوليا ، وان تعول مواقفنا المبدئية ازاً الفصل العنصري الى موقف خالية من المضمون . وبالنسبة للبلدان ، مثل البلد التي اشرف بتشكيلها ، التي تحجم عن التلاعب بالحريات الشخصية ، فان الاغراء في المسائل المتعلقة بالسلوك الشخصي والضمير افضل من القسر . ومع ذلك فان لاعبي الكريكيت لدينا يعلمون ان اللعب في جنوب افريقيا سيجعلهم غير مؤهلين لل اختيار في فريقنا الوطني .

والى يوم ، فانني اشارك اولئك الذين يحتفلون بيوم التضامن مع السجناء السياسيين من ابناء جنوب افريقيا للضغط من أجل اطلاق سراح نيلسون مانديلا والمسجونين السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا . ونأمل أن يواصل الممثلون هنا استخدام كل الوسائل المتوفرة لهم لعزل جنوب افريقيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

ان قاعدة ان الدول الصغيرة هي الأكثر ثاثرا ، هي حقيقة نجد الدليل عليها في الأحداث الأخيرة التي وقعت في المحيطين الهندي والأطلسي ، وفي البحر الكاريبي ويرجع الفضل الى منظمات كهذه المنظمة ، في أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة لم تقع فريسة لاهواء دولة مجاورة متغطرسة جشعة وقوية . ولكن ينبغي مع ذلك أن نظل يقظين باستمرار . واليوم فان العديد من الدول الجزرية الصغيرة تواجه التهديد بالهجوم عليها ، ليس من جانب الأمم المجاورة بل من جانب المرتزقة ، اولئك الجنود الذين يسعون الى الشروة بداعف من جشعهم وتعصيمهم العنصري ، أو تدفعهم الى ذلك دولة تعهد اليهم بالعمل القدر الذي لا تجرؤ على القيام به . ونحن نرى ان هذه الانشطة التي يقوم بها المرتزقة تشكل انتهاكا للقانون الدولي ، وتتمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدول أخرى . ان انشطة المرتزقة ينتج عنها انتهاك للسلامة القليمية والسيادة الوطنية والاستقلال ، وتنتهك حق تقرير المصير للشعوب . وهذه الأنشطة تشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين . ان بربادوس كانت وستظل في طليعة

الدول التي تعبر على اعتماد القرارات والاتفاقيات لاستئصال شأفة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة . ولذلك أناشد الدول الاعضاء التي يهدوا ان صياغة هذه الاتفاقية ستسبب بعض المشاكل لها ، ان تعرض قضيتها بطريقة بناءة بفتحة التوصل الى حلول .

وأخيراً أؤكد لكم ان بربادوس ترى أن هذه المنظمة تمثل أفضل الوسائل لتحقيق الانسجام بين أعمال الأمم لتحقيق الأهداف المشتركة . وان لديها سجلاً رائعاً من المنجزات يشهد لها . ومع ذلك فلا بد ان تتناول الان احتياجات ملحة أخرى تتطلب الحل الفوري . وندرك تماماً في هذا الصدد بأن تحول القرارات والمقررات والمعاهدات الى عمل محدد لا يمكن أن يتحقق الا اذا كان هناك التزام وجهد مكرس من جانب جميع بلداننا .

ان التفكير العقلي والأخلاقي في القرن العشرين قد قفز قفزة انسانية كبيرة . فقد قبلنا مبدأ ان السلم في عصرنا يعني أكثر من مجرد ايقاف الحرب . وهذا يعني ايجاد شروط تؤدي الى التنمية الكاملة لخصائص الانسان الجسدية والعقلية والروحية والحفاظ عليها . ان هذه الشروط لا يمكن أن تقوم اذا واصلت الدول العسكرية الكبيرة سباقها مع بعضها البعض في تكثيف الاسلحة والتجار في الأسلحة ذات الطاقة التدميرية المفزعية . وكذلك لا يمكن أن تتوافق الشروط التي لا مندوبة عنها من أجل تحقيق سلم حقيقي طالما كان ميدان القتال متاحاً للجوء اليه من جانب الام المتغيرة وكذلك لا يمكن ان تنشأ الشروط المؤدية الى سلم حقيقي عندما نجد ان الملاليين في الشمال تعيش في رغد بينما يستشرى الفقر ، ويؤدي التخلف الى تعويق الملاليين في الجنوب . ولا يمكن أن تنشأ الشروط المؤدية الى سلم حقيقي ما لم يتم استئصال الفصل العنصري في الجنوب الافريقي . هذه الشروط لا يمكن أن تنشأ وان تستقر قولاً وعملاً ، ما لم نبدأ في ان نعيش المعنى الحقيقي لميثاق هذه المنظمة العظيمة . حيث يتم التأكيد من جديد على ايمان الأمم المؤسسة وكل الانسانية

”... بالحقوق الأساسية للانسان وكرامة الغر وقدرها وبما للرجال والنساء“

والام كغيرها وصغرها من حقوق متساوية ” .

السيد جميل (مديف) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

أود أن أبدأ خطابي بتهنئتكم باسم وفد بلادى على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا على ثقة بأن خبرتكم ومعرفتكم وحكمتكم الشخصية الواسعة ستفضي بعدها لنتائج بناءة . واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن عميق تقديرنا وشكرنا لسلفكم السيد عصمت كتاني للطريقة الممتازة التي أدار بها واجبات منصبه . وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تحيات وفدى للأمين العام ، وان أجدد له التعميد بدعم حكومتي لجهوده المخلصة للنهوض بأهداف هذه المنظمة .

اننا نجتمع في وقت يتسم بتزايد التوتر والقلق ، وتحيط بنا حالة تتطلب منا ان نتغنى خطوات جدية وعاجلة لمنع المزيد من الترد في المناخ الدولي ولتقويم قواعد السلوك الدولي بحيث تتواءم مع نبل القيم الإنسانية المنصوص عليها في ميثاق هذه المنظمة . ان الحاجة لتعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن العالميين يجري التسليم بها في المرحلة الحالية بصورة أشد من أي وقت مضى . وينبغي ألا نفوت فرصة انعقاد هذه الدورة دون أن نجدد بصورة فعالة التزامنا بأهداف هذه المنظمة وتحقيق تطلعات شعوبنا .

ان الأمين العام قد شخص بـكفاءة عالية في تقريره الرائع الى هذه الجمعية العالمية . ويتفق وفدي بلادى معه تماماً في أن هدفنا الأساسي ينبغي أن يكون في هذه اللحظة الحاسمة ، إعادة إرساء مفهوم العمل الجماعي من أجل السلام والأمن ، وقد الأمم المتحدة بقدرة أكبر على النهوض بـوظيفتها الأساسية .

لقد أنشئت الأمم المتحدة بغية مواءمة اعمال الدول في تحقيق الأهداف المشتركة ، وينبغي ان تظل متسمة بهذا الطابع وان تكون لها قدرة أكبر على حماية السلم وأن تكون محفلاً للمناقشات والمحاضرات ، التي تتسم بطابع المسؤولية ، بين الدول . ونرى أيضاً أنه ينبغي إعادة تأكيد وتعزيز سلطة مجلس الأمن في معاشرته وظيفته ، بوصفه الوسيلة الأساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين ، بجميع الوسائل الممكنة . وفي هذا السياق يود وقد بلادى ان يشدد على أهمية الالتزامات المترتبة على الأعضاء الدائمين في المجلس وعلى مسؤولياتهم إزاء السلم العالمي .

ومن المخيف ان نتصور عالم دون سلطة على الاطلاق لمعالجة الحالات التي تعرض السلم الدولي للخطر . فالمغامرات العسكرية الأخيرة في لبنان ، وقبل ذلك اعمال التدخل العسكري في أفغانستان وكمبوتريا وفي بعض البلدان الأخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، نبهت المجتمع العالمي ، في الحقيقة ، إلى الأخطار التي تنطوي عليها الغوضي الدولية الجديدة . وللهذا فمن الأهمية القصوى أن نشرع بصورة جدية ومخلصة في عملية تحرير البشرية من هذه المخاوف ومن أوجده القلق هذه .

يرى وقد بلادى أنه ينبغي لنا أن نعمل بجهودنا الراامية إلى تحقيق نزع السلاح العالمي . وفي الوقت الذي نركز فيه على إزالة أخطار الحرب النووية ينبغي أن نواصل بعزيم متعدد جهودنا الراامية إلى الحد من سباق التسلح ، والحد من إنتاج الأسلحة النووية وتكميلها ، وكذلك أسلحة التدمير الأخرى المسماة بالأسلحة التقليدية . وسيواصل وقد دعم جهود المجتمع الدولي نحو نزع السلاح الكامل ، بما في ذلك حماية الفضاء الخارجي ، وحظر التجارب النووية ، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط أكثر المسائل الحاحا في المسرح الدولي . وقد أضافت الأحداث المفجعة في لبنان ابعاداً جديدة إلى خطورة المشاكل التي يجب معالجتها من قبل هذه المنظمة . ومع هذا فإن قضية فلسطين - الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية - ما زالت تشكل جوهر المسألة . إن مفتاح حل دائم ومفتاح تحقيق السلم في هذه المنطقة البالغة الأهمية ، كما يتجلّى في تسلسل الأحداث الأخيرة ، يكمنان في إعمال الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن مستقل .

لقد شهد العالم بغضب واستياءً الغزو الإسرائيلي للبنان ، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل احتلالها غير الشرعي لراضي أخرى ، وتستقر في سياستها التوسعية عن طريق بناء المستوطنات غير الشرعية متاجلة ورافضة قرارات الأمم المتحدة ومنتهمة جميع قواعد السلوك الدولي . وقد ضمت حكومة بلادى صوتها إلى صوت المجتمع العالمي في شجبه المتكرر للعدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية ، وللحفاظ على الأراضي المحتلة .

ان غزو لبنان تحت ذريعة قاسية هي تصفية منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي رمز الارادة الشرعية للشعب الفلسطيني ، قد كشف بوضوح عن طابع السياسات الإسرائيلية في المنطقة . ان إسرائيل ليست كياناً متطرفاً يهدف إلى التوسيع على حساب الشعوب الأخرى وحقوقها فحسب ، بل هي قوة لا تتردد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة عن طريق الاحتلال والارهاب ، بل حتى الاغتيال بغية تحقيق أهداف لا يمكن تبريرها . ان المجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول التي ما زالت تتعاطف مع إسرائيل ، ينبغي لها الآن ، ولا سيما بعد مشاهدة العواقب المروعة التي ترتب على غزو لبنان ، ان تعمل بحزم لوضع حد لفطرة إسرائيل وسياستها التوسعية .

ومن بين المسائل محظوظ الاهتمام الدولي الحالي مسألة أفغانستان وكمبوديا ، وهما بلدان صغيران تعرضتا للغزو الأجنبي . ويؤكد وفد بلادى من جديد موقفه القائم على تأييد قرارات الأمم المتحدة التي تدين التدخل الأجنبي ، وتدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من هذين البلدين ، واتاحة الفرصة لشعبي أفغانستان وكمبوديا لمعارضة حقوقهما دون الواقع تحت نفوذ وضغط خارجيين ، بما في ذلك حقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم بأمان وشرف . ونرحب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة في البدء في محادثات مع الأطراف المعنية لايجاد حل سياسي للمشاكل القائمة . وفي هذا السياق ، وضمن إطار من نفس المبادئ المعنية ، ننظر إلى الأحداث في إفريقيا وأمريكا اللاتينية اللتين شهدتا تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدان فيما بذرائحة

مختلفة في السنوات الأخيرة الماضية . ويشعر بلدى ببالغ القلق ازاً هذا الاتجاه المتمثل في أعمال التدخل العسكري التي تقوض وجود الدول الآمن المستقر .

ان سألة جنوب غرب افريقيا من بين المسائل التي تبعث على باليقق لدى هذه المنظمة ولدى العالم قاطبة . ان استعمار جنوب افريقيا في احتلالها لناميبيا ، بالرغم من الجهد الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة لمنع الاستقلال لهذه الأمة المحرومة ، بشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، ويعرض السلم العالمي واستقرار المنطقة الافريقية للخطر . ومن واجبنا ان نواصل الضغط السياسي والاقتصادي على جنوب افريقيا ، في جهودنا الرامية الى ارغامها على الامتثال لحقائق المنطق الانساني ، وان نواصل دعمنا لشعب ناميبيا برزامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبيـة الغربية (سوابو) . وفي الوقت الذي تدين فيه حكومتي احتلال جنوب افريقيا لناميبيا فهي تؤكد من جديد دعمها لشعب جنوب افريقيا المضطهد ، في ظل سياسة الفصل العنصري اللاانسانية ، في كفاحه من أجل المساواة والعدالة والكرامة .

وثمة سألة أخرى تبعث على قلقنا هي الحالة في قبرص . ونشعر بخيبة الأمل لبطء تقدم المفاوضات بين الاطراف المعنية بفتح التوصل الى حل مشرف للنزاع الداخلي الذي طال أمده ، حل من شأنه أن يضمن في نفس الوقت حقوق الطائفتين ، وان يحافظ على السلامة الاقليمية والوطنية للبلـد .

ويشعر بلدى أيضا بالقلق ازاً الطريق المسدود في الحوار بين شعبي كوريا الجنوبيـة وكوريا الشمالية بفتح اعادة توحيدهما بصورة سلمية . ونرى انه ينبغي على المجتمع الدولي مواصلة دعمه للشعب الكوري وتشجيعه على مواصلة هذه العملية في اطار تطلعاته ، بينما عن النـزـوف والضغط الخارجيين . وفي هذا الصدد ينبغي أن نرحب بجميع المباررات الداعية الى استئناف المحادثات بين الجانبيـن .

اننا نشعر بقلق عميق لأن الحرب بين ايران والعراق ما زالت مستمرة بالرغم من نـداءات المجتمع الدولي المتكررة لوقف اطلاق النار ، وليل حل النـزاع بين هذين البلدين المتجاربين بوسائل سلمية .

ان ملديف لا تزال تسترشد بسياسة مبدأ عدم الانحياز ، وتسعى دائما الى الساهمة بصورة متواضعة بقسطها المستواضع بغية تعزيز وحدة وsonian حركة عدم الانحياز اخلاصا منها للسلم والصداقه والتعاون الدولي .

واد اطرق الان الى منطقتنا والى مسألة تهم بلدى بصورة مباشرة اود ان اؤكد تأييدنا ودعمنا الكاملين للاقتراح الخاص بتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم ، وذلك ليس فقط بسبب معارضتنا الشديدة لوجود القواعد والمنشآت العسكرية في المحيط الهندي ، بل كذلك بسبب وعيينا بتزايد التوتر في المنطقة ، وبإمكانية مساهمة هذه المنشآت والقواعد العسكرية في اثارة وتصعيد المنازعات في المنطقة .

ان التناحر بين الدول الكبرى ووجودها العسكري في محيطنا المباشر ، يحولان اهتمامنا الى الأخذار الممكنة ، ويرغمانا على استغاثة مواردنا على تدابير أمنية لم تكن هناك ضرورة تقتضيها خلاف ذلك ، بينما هناك حاجة حيوية الى مواردنا المحدودة للنهوض بروافعها شعبونا وتنمية كياناتها الاقتصادية . ان الجهد الراهن الى تنفيذ اعلان المحيط الپندى منطقه سلم ، يجب تجديدها ومواصلتها ضمن اطار العناصر الأساسية للإعلان . انتا نرى أنه ينبغي عقد مؤتمر كولمبو في أقرب وقت ممكن . وقد يكون من الصحيح أن عقد المؤتمر لن يكفى لجسم جميع المشاكل المتعلقة بأمن منطقتنا . بيد انتا مقتنعوا بأن المؤتمر سوف يساهم في التنمية الملائمة للمفهوم وفي تحسين المناخ السائد في المنطقة .

ان بلادى تشعر بسعادة حقة اذ تلاحظ النتيجة الناجحة للمفاوضات المتعلقة بمؤتمر قانون البحار باعتماد اتفاقية شاملة لقانون البحار ، تعكس توقع المجتمع الدولي . انتا تأمل أن قبول الاتفاقية من جانب جميع البلدان الأعضاء في هذه المنظمة سوف يصبح حقيقة ملموسة في أقرب وقت ممكن . ويرى وفد بلادى أن الاتفاقية ستكون صكًا باللغة الهمية للنهوض بنظام منضبط وسلمي بالنسبة لمسائل المحيطات ، فضلاً عن النهوض باستغلال الموارد الهائلة الموجودة في البحار وقاعدتها بطريقة أفضل وأكثر لياقة ، مما يعود بالفائدة على الإنسانية قاطبة .

في الوقت الذي نركز فيه اهتمامنا على التطورات الخطيرة الموجودة على المسار السياسي الدولي ، نرى أن العلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف تعانى من مزيد من الترد والاضحالة الخالima ، وذلك — بصفة رئيسية — بسبب فشل بعض البلدان المتقدمة النمو في فهم حتمية الترابط . ويرى وفد بلادى ان مفهوم المفاوضات العالمية ينبغي السعي الى تحقيقه ، كما ينبغي الاضمحلال بمبادرات جديدة بغية التمجيل بجهودنا الراهنة السى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . وأثناء ذلك ، ينبغي علينا أن نواهيل مفاوضاتنا المتعددة الأطراف على مستوى القطاعات داخل اطار الهيئات العالمية المتخصصة وخارجها . ولا ينبغي السماح بتباكي هذه العملية تحت غطاء الهوس بالحماية والسياسات الوطنية السلبية . وينبغي لنا أن نعالج بصورة مخلصة وبصرىحة جماعية كل الضغوط والأعباء التي

تفرض على كامل النظام الاقتصادي للعالم ، والتي تتجاوز إطار العلاقة بين الشمال والجنوب .

اننا على انتناع في الوقت ذاته ، بأن النهوض بتدابير الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية أكثر لزوماً الآن من أي وقت مضى . وفي هذا المجال ، نحن نؤيد نتيجة اجتماع التعاون التقني بين البلدان النامية الذي انعقد مؤخراً في مانيلا .

ان ملديف بوصفها أحد أقل البلدان نمواً في العالم الثالث ، أسعدها أن تلاحظ الردود الايجابية من جانب العديد من البلدان النامية على توصيات مؤتمر باريس الذي انعقد في العام الماضي . ونحن من جانبنا سوف نحاول أن نثبت للبلدان المانحة ولأصدقاءنا في كافة أرجاء العالم أننا مخلصون وجادون في جهودنا الرامية إلى تنمية بلادنا والخروج من مرحلة التخلف والدخول في مرحلة ملائمة من النمو الوالاني المستقر . اننا نأمل بالخلاص أن تتم متابعة توصيات باريس بصورة فعالة ، وننالع إلى اجتماعات المائدة المستديرة المقترنة بها في المستقبل القريب ، آملين أن تتخض عن نتائج ايجابية .

في الختام ، أود أن أؤكد من جديد ايمان بلادى وثقتنا بهذه المنظمة بوصفها أكثر الوسائل فعالية للمحافظة على السلم والأمن في العالم ، ولتحقيق التطلعات البشرية إلى العدالة والرخاء .

ومما لا يمكن إنكاره أننا محظوظون بصفويات وقيود خارجية ، ونواجه في أحياناً كثيرة حالات تبعث على الاحباط مثل الحالة التي نما فيها منها اليوم . ومع ذلك ، فإن ثقتنَا بالمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تتطلب منها أن نجدد التزامنا وأن نواصل جهودنا الرامية إلى تغذية دور هذه المنظمة في تحقيق الأهداف السامية لميثاقها .

السيد كاستيفو-أريولا (خواتيملا) (ترجمة شفوية من الأسبانية) : بالنيابة

عن وند خواتيملا الذي أشرف برئاسته ، أود أن أعبر لكم سعادة السفير إيمري هولاي ، من أهلني التباني بمناسبة انتخابكم بالإجماع رئيساً لبيضة الجمعية العامة . ان مثل هذا الشرف يرجع أساساً إلى الاعتراف بصفاتكم الإنسانية والمهنية المالية ولمعرفتكم السامية بالمشكلات التي هي موضوع دراسة هذه المنظمة . اثنين على انتناع أنه تحت ادارتكم القديرة سوف

تشمل مهامنا الى أفضل النتائج . واسمحوا لي أن أؤكد لكم انكم تستطيعون الاعتماد على
تعاون وفـدـ غـواـتـيـمـالـاـ التـلـيـيـ .

وأود كذلك أن أعبر عن عرفان وفـدـ بلـادـىـ للـسـفـيرـ صـفـتـ كـتـانـيـ علىـ العملـ الذـيـ تـسـمـ
إنـجـازـهـ تـحـتـ اـدـارـتـهـ بـصـفـتـهـ رـئـيـسـاـ لـلـدـوـرـةـ السـابـقـةـ * .

انـ وـفـدـ بلـادـىـ يـحـيـيـ بـرـضـاءـ خـاصـ خـانـيـرـ بـيـرـيزـ دـىـ كـوـبـيـارـ الـأـمـيـنـ الـعـامـ الدـبـلـومـاـسيـ
الـلـامـعـ منـ اـمـريـكـاـ الـلـاتـيـنـيـةـ عـلـىـ جـهـودـهـ الدـعـوبـةـ بـحـثـاـ عنـ دـورـ أـكـثـرـ فـعـالـيـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـوـمـلـةـ
إـلـىـ السـلـامـ وـالـقـنـاـهـ وـالـإـسـجـامـ الدـولـيـ .

بـالـنـسـبـةـ لـلـسـيـاسـةـ الـوـطـانـيـةـ لـبـلـادـىـ أـوـدـ أنـ أـعـلـنـ أنـ الـحـكـوـمـةـ الـحـالـيـةـ لـجـمـيـوريـةـ غـواـتـيـمـالـاـ
الـتـيـ تـوـلـتـ السـلـالـةـ فـيـ ٢٣ـ آـذـارـ/ـمـارـسـ مـنـ هـذـاـ الـهـامـ لـتـضـعـ سـيـاسـةـ لـمـوـفـ،ـ مـتـعـذـرـ الدـفـاعـ
عـنـهـ نـاتـجـ مـنـ فـسـادـ وـعـدـ مـاحـتـواـمـ اـرـادـةـ الشـبـبـ الـمـمـثـلـةـ فـيـ الـاـنـتـخـابـاتـ .ـ حـصـلتـ عـلـىـ التـبـولـ
وـالـصـوـافـةـ الـغـورـيـتـيـنـ لـسـكـانـ غـواـتـيـمـالـاـ باـسـرـدـمـ ،ـ ثـمـ حـصـلتـ عـلـىـ تـبـولـ وـرـاءـ دـولـيـنـ .

انـ أـهـدـافـ حـكـوـمـةـ غـواـتـيـمـالـاـ هـيـ أـسـاسـ السـيـاسـيـ إـلـىـ اـحـلـاـ،ـ الـسـلـامـ فـيـ الـبـلـدـ الـذـيـ
يـهـانـيـ الـانـ مـنـ الـاـضـلـارـ بـصـورـةـ مـاـيـرـةـ وـلـاسـيـماـ غـيـرـ المـنـاـقـشـ عـلـىـ أـيـدـىـ الـجـمـاهـيـرـ
الـمـشـيـرـةـ لـلـشـبـبـ الـتـيـ بـشـتـ الـأـرـهـابـ بـيـنـ السـكـانـ وـقـسـيـتـ غـيـرـ مـحـرـرـ لـلـمـقـيـمـيـنـ
فـيـهاـ ،ـ مـجـبـرـةـ اـيـادـمـ عـلـىـ مـخـاـدـرـ مـسـتـانـ ،ـ رـأـسـهـمـ بـشـتـتـ الـسـاقـلـاتـ ،ـ وـأشـاعـتـ الـصـفـانـةـ وـالـمـدـارـبـ
وـالـمـوـتـ .ـ وـتـحـاـولـ حـكـوـمـةـ بـلـادـىـ إـمـادـةـ الـاـنـتـخـابـاتـ .ـ وـمـنـاجـهـ التـقـدـمـ إـلـىـ الـأـمـةـ عـنـ طـرـيقـ اـتـمـاعـ
الـسـيـاسـاتـ رـاـمـتـمـادـ الـمـشـرـعـاتـ وـالـبـرـامـجـ الـانـعـامـيـةـ وـتـهـمـيمـ ذـالـكـ عـلـىـ السـوـادـ الـأـعـظـمـ مـنـ السـكـانـ
الـأـصـلـيـيـنـ الـمـحـلـيـيـنـ الـذـيـنـ عـاـشـواـ مـنـسـيـيـنـ وـمـوـطـيـنـ عـلـىـ الـبـاـشـ ،ـ وـيـتـمـ بـذـلـكـ التـذـاءـ بـتـسـهـيلـ
الـإـمـكـانـ عـلـىـ الـفـوارـقـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـبـائـلـةـ السـاعـدـةـ الـآنـ .ـ اـنـهـ تـحـاـيلـ التـخـفيـنـ مـنـ أـسـبـابـ
الـتـقـدـمـ وـالـاحـبـابـ الـغـيـرـيـ .ـ تـنـاهـيـ تـنـاهـيـاتـ مـدـيـدةـ مـنـ السـكـانـ ،ـ وـاحـتـراـمـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـمـعـتـرـفـ بـهـ عـلـىـ الـبـاـشـ
وـشـمـانـ الـقـتـلـعـ بـهـاـ وـمـرـأـةـ مـارـستـهاـ مـارـسـةـ ظـامـةـ .ـ وـالـسـيـاسـيـ نـحـوـ الـاسـرـاعـ بـعـطـلـيـةـ الـانـمـاءـ الـمـشـاـلـمـ
الـمـتـاـسـقـ الـمـبـادـ بـأـنـمـهـ .ـ وـذـلـكـ الـسـيـاسـيـ لـاـحـيـاءـ اـتـمـادـ الـبـلـدـ وـخـلـقـ الـذـارـفـ الـحـامـةـ الـزـرـبـيـةـ
الـتـيـ سـتـقـودـ الـبـلـادـ إـلـىـ حـدـثـ سـيـاسـيـ بـحـيـثـ يـسـتـأـجـ الـمـوـاـطـنـونـ آـنـ يـخـتـارـوـاـ سـلـالـتـمـ الـجـدـيـدـةـ
بـحـرـيـةـ .ـ بـيـدـ ذـلـكـ يـسـعـونـ إـلـىـ الـأـؤـخـرـاجـ الـدـسـتـورـيـةـ الـسـوـفـيـةـ .

* تـلـىـ الرـئـاسـةـ زـائـبـ الرـئـيسـ السـيـدـ أـبـرـالـحـسـنـ (ـالـتـوـيـيـتـ)ـ .

ومنذ تسلمهما السلطة ، فان حكومة غواتيمالا الجديدة ، التي يشرفني أن أمثلها هنا ، وببرئاسة الجنرال خوسيه افراين ريوس مونت ، حددت أربع عشرة نقطة تمثل التطلعات والتوجيهات التي ستتبّع لتحقيق رفاهية شعب غواتيمالا . وهذه النقاط هي كالتالي :

أولاً ، توعية الشعب بأن السلطات وجدت لكي تخدمه وليس العكس ؛ ثانياً ، تحقيق المصالحة بين أسرة غواتيمالا بأسرها لصالح السلم والوفاق الوطني ؛ ثالثاً ، ضمان أمن وهدوء الفرد من خلال الاحترام المطلق لحقوق الإنسان ؛ رابعاً ، استعادة الكرامة الفردية وكرامّة الوطن ؛ خامساً ، اذكاء الروح الوطنية وخلق الأساس اللازم لمشاركة مختلف المجموعات الشرقية التي تتشكل منها توميتنا وتحقيق وحدتها ؛ سادساً ، تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار النظام الاقتصادي الحر من خلال قيام الدولة بوضع الفوائد الازمة ؛ سابعاً ، إعادة هيكلة السلطة القضائية بمشاركة نابة المحامين حتى تتكيف مع الزروف الحاضرة وتعمل وفقاً لمبادئ الأخلاق والقانون ؛ ثامناً ، إزالة الفساد الإداري وإشهادة روح الخدمة العامة الحقيقة ، التي تشكل الأساس للحكومة الوطنية ، بين موظفي الخدمة المدنية ؛ تاسعاً ، إشاعة روح ولنية جديدة موجبة للتلاوير والاصلاح بين مختلف الجماعات ذات النفوذ في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع ؛ عائداً ، دعم الوحدة الوطنية والإندادة الفعالة من التحمساً مع مختلف الدول والمنظمات الدولية ، وفي الوقت نفسه ، تسوية بعض المشاكل التي تعاني منها الدولة في مجال علاقاتها الخارجية ؛ حادي عشر ، تحسين المستوى المعيشي للشعب في محاولة للقضاء على التناقضات القائمة ؛ ثانوي عشر ، إعادة تشكيل النظام الانتخابي بحيث يمكن أن يحترم بوصفه مؤسسة ديمقراطية حية ، المشاركة السياسية للشعب بحيث تتجنب نشر الشعور بالاحباط لدى الشعب ؛ ثالث عشر ، إعادة تنظيم الادارة العامة لكي تنفذ البرامج الحكومية بaritya دينامية تتخلق فساليتها والسيطرة على عملها المنتظم بحيث تتجنب الفوضى الإدارية ؛ رابع عشر ، إعادة إنشاء شكل دستوري من الحكومة ضمن فترة زمنية محددة بحيث يمكن للمغواطيبيين أن يعرفوا حقوقهم وما إليها بسب وأن يعرفوا واجباتهم والالتزاماتهم ضمن إطار مؤسسات ديمقراطية حرة .

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت حكومة جمهورية غواتيمالا ، منذ توليها السلطة ، خطوات لتنمية الادارة العامة ، ولتخفيض النزفات الحكومية عن طرق انتهاج سياسة تشنف

وتشجيع الاستثمارات ، وزيادة الصادرات من المنتجات التقليدية وغير التقليدية ، وكذلك لتقديم العون المباشر إلى القرى المتضررة بالعنف الذي يرتكبه المخربون . وعلى الصعيد السياسي ، انشئ مجلس للدولة يمثل أعضاءه جميع قطاعات البلاد ، وهو يشكل هيئات استشارية لحكومة الجمهورية ، وعامل توازن داخل الحكومة . ولا بد أن نؤكد أن هذه الهيئة ، للمرة الأولى في تاريخ البلاد ، تشمل مختلف العناصر العرقية التي تتكون منها أمتنا ، وقد أتيح لهذه العناصر الان محفلاً تعرب فيه عن مشاكلها ، واحتياجاتها ، وتطوراتها ، وطموحاتها . وفي المستقبل ، ستشارك هذه العناصر مع جميع قطاعات الأمة الأخرى في عملية اتخاذ القرارات لتحديد مصير الجمهورية بصورة أفضل .

وان رئيس الجمهورية ، في الخطاب الذي أدى به عند افتتاح مجلس الدولة ،

قال ما يلي :

" ان المفهوم السياسي الذي نقوم بتحديده حالياً بوصفه الأصلاح الغواتيمالي سيصبح صالحًا فحسب عند ما تتأكد مختلف الأهداف وتصبح حفائق قانونية . وهذه الأهداف ، التي سيتم تحقيقها عبر المدى القصير ، أو المتوسط ، أو الطويل ، ستكون الأطراف التي تستند إليه قوميتنا .

" ومن بين الأهداف العامة الأخرى ، بما أن الأهداف التفصيلية سيتم تحديدها بالاتفاق المتبادل ، وحسب التشجيع الذي يبديه المشتركون في تلك القطاعات المعنية بتنمية دولتنا ، نبيّن ما يلي :

" أولاً ، سيضع مجلس الدولة تشريعات بشأن امتيازات ومحاصنات الغواتيماليين بحيث يعزز ويوطد في هذه الهيئة القانونية كل ما يتصل بحقوق الإنسان . ويجب دراسة هذه الحقوق والدعایة لها ، وتقديرها ، ومارستها ، وينبغي أن تكون مهادئها أساساً لجميع أنواع التشريع . وان الحكومة ملتزمة بتضمين كل ما يتضمن حقوق الإنسان في قوانين غواتيمالا الأساسية .

" ثانياً ، يقترح مجلس الدولة الاجراءات القانونية التي يمكن عن طريقها ضمان التطور السياسي بأقصى درجات الأمان والاحترام للاستقرار الاجتماعي . وتحقيقها

لهذا الغرض ، يجب التوصل الى اتفاقيات أساسية لضمان اضفاء المتابع الديمقراطي على البلاد ، بحيث نؤمن لها نظاما فعالا يحول عليه ، ويتسم بالعدالة والمرنة ، ويحوز على التدريج على مواجهة المشاكل المتصلة في هويتنا الوطنية ، ودولة قوية تمثل الشعب وتكون مواد دينامية .

"ثالثا ، ينبغي لمجلس الدولة أن يقوم بصياغة تأnoon مؤقت ، بغية انتخاب جمعية تأسيسية ، توسيع نطاق الحياة السياسية وذلك عن طريق تحقيق المشاركة الحقيقة لجميع أهالي غواتيملا ، وتحفز المشاركة من جانب الشعب وتوظيف الدولة وذلك بتشجيع الرأي العام ، وتنظيم أعداد أكبر من الشعب والمجموعات الاجتماعية بغية اقامة مجتمع أكثر اتحادا ، يؤكد مصالحتنا المشتركة ، ويوفر التمتع بالوئام في ظل الحرية فيما بين عناصر المجتمع القائم على المتعدد .

" في مواجهة الاحباط الذى يعساني منه الغواتيماليون ؛ والتناقضات المترقبة الموروثة من الحكومات السابقة ؛ وفي مواجهة الفقر الى استراتيجية شاملة تحتاج اليها السلطة السياسية بغية التعامل مع التحرير ؛ وفي مواجهة انعدام الحلول لمشاكلنا الأساسية ؛ والافتقار التام للمناذج المعنوية والأخلاقية من جانب اولئك الذين كانوا يتقدرون الدولة أو يزعمون ذلك ؛ واز نشاهد اللامسؤولة السافرة في ادارة الاقتصاد الوطني والفساد الواسع الانتشار ، يلتزم جيش غواتيملا ، بقيادة البلاد بحزن واحلاص صوب عملية اضفاء الطابع الذي يمقرا اسي التي تهيء الظروف وترسي الوسائل القانونية الازمة لإقامة حكومة تمثل الشرعية وتضع نهاية للاحتلال . ويرفض جيش غواتيملا بشدة أعمال المؤسسات أو الأفراد ، الذين يبتعدون عن المشاركة في الأنشطة ، فضلا عن الآثار المفدية للأية ديماغوجية من جانب اولئك الذين ينسبون الى أنفسهم حقوقا تنجم عن شعورهم بالاحتياط أو عدم شعورهم بالمسؤولية أو عن جهلهم " .

لقد أدى الفساد في الأنظمة السابقة الى حالة من التفسخ السياسي والاجتماعي والروحي والأخلاقي في غواتيملا مما أسفر عن ذياع التيم الأخلاقية الضرورية في حياة الشعب . وللهذا السبب ، شجعت حكومة الجمهورية اجراء حوار بين الشعب والسلطات ؛ ومن المأمول أن يتم تدريجيا ، عن طريق ابداء مواقف جديدة وتنفيذ الفلسفة الجديدة للحكم ، انقاد هذه القيم المتصلة لدى شعبنا ؛ وجنبا الى جنب مع التأثير المادي ، من المأمول أن يحدث تغيير في النواحي الأخلاقية والروحية . وما من شك في أن غواتيملا سوف تنظر الى مستقبلها بصورة أفضل في سياق أكثر اشراقا ، وأن تستعيد هويتها كاملة وأن تقرر مصيرها .

ان المشاكل الوطنية معيبة ، وتحتاج البلاد الى التضحية والجهد والعمل وحسن النية من جانب جميع أبناء غواتيملا لانقاد بلدنا . ونحن نكرس جهودنا الان لتحقيق هذه الصيام النبيلة . وما من شك في أنه من الأهمية البالغة أن نعتمد على الفهم والتتعاون الدؤوبين .

ان المرحلة التي تجتازها غواتيمالا في الوقت الراهن مرحلة خطيرة اذ يجرى فيها اصدار الحكم ولأن الهيكل والموارد والقيم والمبادع التي كانت في السابق سائدة تماماً يجري الان تحليلها في سعينا لرؤية الآثار المترتبة عليها مستقبلاً وتشكيل صورة متقدمة أكثر وضوحاً عن واقعنا . والحقيقة اننا بلد يحتاج الى الكثير والكثير .

ولا بد أن يكون ذلك هو واقع الحال عند ما يترن الشعب الاستسلام بمسؤولية بناء تاريخه . وقد تعلمنا من التجربة اننا ما لم ننهض بصنع تاريخنا بأيدينا فسوف يقوم الآخرون بذلك نيابة عنا وبأريافهم الخاصة ، الأمر الذي هو بمثابة نهاية تنذر بالسوء لشعب يحترم نفسه : أي التدخل .

وتضطلع حكومة غواتيمالا الحالية بالتزام تاريخي يتمثل في تعزيز السلم والأمن في الأمة على نحو إيجابي ، وفي حل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تحيق بـغواتيمالا ، كما تحقق بالعالم قاطبة بالنظر الى الانكماش الاقتصادي الذي تفاقم في امريكا الوسطى نتيجة لأسباب داخلية ؛ وفي إعادة الهيكلة والادماج لقطاعات ضخمة تمثل البلاد التي اغفلت بصورة مجحفة في الماضي ، والتي لم تشارك في عملية صنع القرارات الديمقراطية في الحكومة ؛ وأن هذه القطاعات في اطار نظام انتخابي آمن وجديد سوف تمارس للمرة الأولى حقها العام في التصويت بحرية مما يكفل تقرير المصير لشعب غواتيمالا ويمنع تزوير الانتخابات الذي كان في الماضي وسيلة للخروج عن المسار الصحيح لديمقراطيتنا ؛ والعودة الى سيادة القانون واقامة حكومة ديمقراطية تمثل الشعب بأسره ، وسوف تستكمل هذه العملية تدريجياً في الجزء الأول من عام ١٩٨٥ . واننا لمحظون بأن جميع قطاعات البلاد ستتعاون بصورة وطنية في هذا المسعى لاقامة ديمقراطية حقة ؛ أي ديمقراطية تقوم على أساس تمثيل الشعب ومشاركته هذا هو التزامنا وهذا هو عملنا الثابت المكرس لمستقبل غواتيمالا . البحث عن مصير أفضل ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

ويمكن للمرء من خلال نظرة سريعة على التحول الذي تم في بلدى أن يستنتاج أن سياساته الدبلوماسية ستكون مختلفة من الان فصاعداً . ان الحكومة التي أمثلها تعي ، دون أن تخس المفاهيم المقدسة المتمثلة في سيادة الدول واستقلالها حقها ، التكافل الدولي في

المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتدرك أنه يمكن في مجتمع الدول وعن طريق
المنطقة المفتوحة حل مشكلتنا وخلافاتنا بأفضل سبيل على أساس من الاحترام والشراكة .
وبالإضافة إلى ما تقدم ، تعين علينا أن نواجه كارثة ولينة في الجزء الجنوبي من
البلاد ، نتجت عن منخفض جوي مسح المنطقة . وكانت الخسائر في الأرواح والممتلكات
والموارد جسيمة وألتي ذلك كله ذلاكا من الحزن على غواتيمالا .
وأود أن أفتتح هذه الفرصة لأعرب رسميا باسم حكومة غواتيمالا عن تقديمها للمساعدة
الفورية العاجلة التي تلقيناها من الحكومات الصديقة ومن المنظمات الدولية .

وفيما يتعلق بالسياسة الدولية للبلاد ، رأت حكومة غواتيمالا منذ اليوم الذي تولست
فيه المسئولة في ٢٣ من إذار / مارس هذا العام ضرورة إعادة تشغيل مؤسساتنا الديمقراطية
واندماج القيم الأساسية للشعب فضلا عن تراثنا الوطني . كما أعربت عن قرارها بالتقيد
بالالتزامات الدولية المترتبة على غواتيمالا والإلتزام بها والمحافظة على الاحترام التام للقواعد
القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول ، والتعاون الوثيق مع المنظمات التي تبدى اهتماما
بحقوق الإنسان وتحرس هذه الحقوق وتحميها ، على الصعيد الدولي .

وتعتزم حكومة غواتيمالا أن تعزز روابط العلاقات الودية وعلاقات التعاون مع جميع
البلدان التي توجد هذه العلاقات معها بالفعل ، وأن توسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان
المحبة للسلم والديمقراطية والرأفة في اقامة مثل هذه العلاقات بغية تحقيق مبدأ التقدّم
داخل إطار المجتمع الدولي .

وقد أكدت غواتيمالا ثقتها بالمنظمات الدولية وقرارها بالتقيد بالالتزامات المترتبة
عليها مؤكدة من جديد ايمانها بمعتقد ميثاق المنظمة ومبادئه ، وبمعتقد منظمة الدول
الأمريكية ومبادئها . ونؤكد تأييدنا للمنظمة العالمية بوصفها الادارة الرئيسية لصيانة السلام
وتعزيز الأمن الدولي .

فيما يتعلق بسياستنا في منطقة أمريكا الوسطى ، تنتهي غواتيمالا سياسةأخوية تجاه بلدان المنطقة ، اذ اننا ننتهي الى نفس المنشأ ، فقد وصلنا الى الحياة المستقلة في وقت واحد ، ونشكل سويا وحدة جغرافية ، ونتقاسم نفس التاريخ ، ونتحدث اللغة ذاتها . ولنا نفس التقاليد والعادات ، ونواجه مشاكل مماثلة .

ان غواتيمالا ، اذ تحافظ على أقصى درجات الاحترام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، تسعى لتحقيق التقارب مع أمم أمريكا الوسطى الشقيقة . ويمكن تلخيص شروط هذا التقارب على أفضل وجه بوصفه احترام أسمى القيم الإنسانية ، ألا وهي السلم ، والعدالة والحرية ، وبناء آليات سياسية وقانونية واقتصادية لتنمية البرزخ ، والنبوغ بالتعاون بين أمتنا ، ولتعزيز الروابط بين شعوبنا ، والاشتراك في سعي مشترك عن مستقبل أكثر أملاً للمنطقة ، التي تعرضت لاضطرابات شديدة في السنوات الأخيرة الماضية .

أما على مستوى أمريكا اللاتينية ، فان سياسة غواتيمالا تهدف الى اعادة تأكيد ثقتها بالنظام المشترك للبلدان الأمريكية ، الذي اتضحت أهدافه في ميثاق منظمة الدول الأمريكية . أما سياستنا الدولية على المستوى الإقليمي فهي سياسة العلاقة المتبادلة ، والتضامن والتعاون مع بلدان الإقليم . ونحن نعتقد ان أمريكا اللاتينية يجب أن تلعب دورها الملائم في المجتمع العالمي ، اذ انها قارة ناضلت من أجل مبادئ الحرية ، والعدالة الاجتماعية والكرامة ، وهي منطقة لها تأثير سياسي جغرافي ذو أهمية لا تنكر في المجتمع العالمي .

ان غواتيمالالتؤمن بال المصير التاريخي لتراثنا الأمريكي ، وتعتقد انه بتعزيز العلاقات في نصف الكرة الأرضية في إطار عمل منظمة الدول الأمريكية ، يمكن أن تصبح أمريكا اللاتينية في موقف يسمح لها بتعزيز التنمية المستقلة التدريجية القائمة على السيادة لشعوبها ، وأن تؤمن لهذه الشعوب الشروط الازمة للحصول على أقصى قدر من الفائدة من مواردها الطبيعية ، وأن تستفيد من تقدم العلم والتقنية .

وفيما يتعلق بالسياسة العالمية ، تؤيد غواتيمالا تلك الديمقراطيات التي تحترم كرامة الإنسان .

وفي المجال الاقتصادي ، فان غواتيمالا ، كأمة نامية ، تشارل بلدان العالم الثالث تملعاتها ، وبصفتها عضوا في مجموعة الـ ٢٧ ، تشارل الأمم الفقيرة فلسفتها ازاء العالم الدولي الواضح ، الذي يتجلى في مستويات عديدة ، لكن بصفة أساسية في مجالات التجارة والاقتصاديات الدولية .

ونغما يتعلق بحقوق الانسان ، فان القانون الأساسي للحكومة ، الذي يشكل أعلى صك قانوني ينظم أعمال حكومة جمهورية غواتيمالا ، ينص على أن احترام حقوق الانسان ، يعتبر أحد المبادئ الأساسية لتنظيمها الداخلي ، وعلاقتها الدولية .

ان نفس القانون الأساسي للحكومة يحدد حقوق الانسان ، ويدرجها تفصيلا في مواده بما يغطي حقوق الانسان الأساسية ، المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحترم حكومة الجمهورية هذه الحقوق داخل البلد ، وعلى الصعيد الدولي : بالتعاون مع المنظمات التي انشئت لضمان مراعاتها :

وتمشيا مع هذه السياسة ، وجهت حكومة الجمهورية دعوة ودية الى اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الانسان لزيارة هي بأكملها غواتيمالا للتأكد من أن هذه الحقوق تنفذ في إطار الموقف الوطني . ولقد قبلت هذه الدعوة بسرور وتمت الزيارة خلال الأسبوع الواقع بين العشرين والستين والعشرين من أيلول / سبتمبر الماضي .

ان اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية والمعنية بحقوق الانسان ، اعترفت علانية بأن أعضائها قد تمتلكوا بتعاون كامل وبحريمة كبيرة أثناء وجودهم في غواتيمالا ، عند ما كانوا يتذمرون بتحرى في العمق عن حقوق الانسان في بلادى . وقد التقوا بموظفيين من الحكومة والمؤسسات ، وممثلي المجموعات والأحزاب السياسية ، فضلا عن الأفراد والكيانات القانونية التي أرادت أن تتقدم بشكاوى . وقد سافروا الى داخل البلاد لزيارة القرى التي اختاروها ، ولإجراء لقاءات مع سكانها ، وتبادل الانطباعات معهم ، ليروا مشاكلهم على الطبيعة وظروف معيشتهم من وجهة نظر حقوق الانسان .

وستقوم اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الانسان بنشر تقريرها بصورة علنية بمجرد أن يستوفى المتطلبات الاجرائية الواردة في لوائحها ونظمها ، وقد يقرأه

المجتمع الدولي بأسره . وفي نهاية الزيارة تقدم أعضاء اللجنة بتصانيات لحكومة غواتيمala ، ويجري بحثها حاليا من أجل أن تنفذ التنفيذ الملائم .

وفي إطار سلسلة الأمم المتحدة ، قررت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، أن تعيين مقررا خاصا للبحث في موقف حقوق الإنسان في غواتيمala . وقد طلبت الحكومة من الأمين العام أن يقترح اسم المرشح لهذه الوظيفة . وقد اختير هذا الشخص بالفعل وبقبلته حكومة بلادى ، وسوف يلتقي كل تعاون وحرية للاضطلاع بمهمته .

وقد كانت هناك أيضا مقابلات ومحاجات مع الفريق العامل الذي شكلته لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ، لبحث المسائل المتعلقة بحالات الاختفاء الجبارى أو القبرى ، وقد قدمت إليه المعلومات التي طلبها فيما يتعلق بالحالات قيد البحث . ولقد حظي بالتعاون التام من أجل الاضطلاع بولايته .

ان هذا الموقف من جانب حكومة غواتيمala إنما يعكس حزما المخلص على تحسين موقف حقوق الإنسان في البلاد ، وعلى طلب المساعدة من المنظمات الدولية ذات الصلة ، من أجل أن يجعل حقوق الإنسان في غواتيمala أكثر فعالية كل يوم .

انتقل الان الى مشكلة جزر المالفيناس ، عقب قرار جمهورية الأرجنتين باعادة خصم جزر المالفيناس الى سيادتها ، أكدت غواتيمala موقفها ، مؤيدة الحقوق المشروعة لـ تلك الدولة الشقيقة على تلك الجزر ، وأيدت تصريح الأرجنتين على المطالبة بالسيادة على تلك الجزر .

وفي اعلانات وبيانات أدلت بها بلادى في كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي الدورة العشرين للجتماع الاستشاري لوزراء الخارجية ، الذى عقدته منظمة الدول الأمريكية بمقتضى معاهد المساعدة المتبادلة بين البلدان الأمريكية ، أعربت عن آرائها فيما يتعلق بجزر المالفيناس ، مؤكدة من جديد تضامنها مع جمهورية الأرجنتين ومعرفة حقوق الأرجنتين الكاملة في سلامة أراضيها .

وفي مجلس الأمن ذاته ، أعلنت غواتيمala ، بين أمور أخرى :

٦٤-٦٥ (السيد كاستييو أربولا ، غواتيمala)

" لا يمكن أن يتصور ان النذام الاستعمارى ، ذلك النذام الذى أصبح لحسن الحظ ، يلغى أنفاسه الأخيرة ، في جميع أرجاء العالم ، بما في ذلك قارتنا ، يمكن أن يستعيد الحياة ، بالسماح لأميراتورية استعمارية بفرض مصالحها على قارتنا الامريكية بصورة تلحق ضررا بأحد بلدان أمريكا اللاتينية ، أُعترف دولياً بحقه في سيادته على امتداد أراضيه بتكاملها .

A/37/PV.26
64-65

” اننا نؤمن بأن هذه المسألة ينبغي أن تعالج عن طريق التفاوض بحيث يمكن للأغلبية الساحقة من الدول التي يتألف منها المجتمع الدولي ، أن تحافظ على ايمانها وقناعتها بأن العدالة الدولية تحيا وتسود ، حتى عند ما يتصل الأمر بمصالح الدول الكبرى التي ترغب في فرض ارادتها بوسائل القوة العسكرية التي تملكتها .

” واذا لم يتحقق ذلك ، فإن أمريكا اللاتينية سوف تستمرة في قناعتها بأن هذا العمل الموجه ضد الأرجنتين ، هو تهديد خطير لها أيضا ، ويزعزع الثقة ، في بقية العالم ، عند أولئك الذين قد يصانون من معاملة مماثلة لو جرت محاولات لخضاعهم لظروف مماثلة ” . (S/PV.2362, PP.98-100)

لقد شاهدنا معاناً جمهورية من بلدان أمريكا اللاتينية تعرضت لهجوم من جانب دولية من خارج القارة في انتهاك للقانون الدولي . وقد شعرنا بالحزن لأن الأرجنتين لم تحظ بالتضامن الملزم ، الذي كان يجب أن تحصل عليه في هذه الحالة وفقاً لما تفرضه المعاهدات سارية المفعول حتى الآن ، والتي كان يجب التقيد بها .

وباعتبارى وزير الخارجية جمهورية غواتيمالا تشرفت بالتوقيع مع السادة وزيراً خارجية بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى على طلبقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة نطلب فيما منه ادراج مسألة جزر مالفينا في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة ، ليبحث في جلسة عامة .

ومع هذا فاني أحيث البلدان ذات الصلة بالنزاع أن تستأنف في أقرب وقت ممكن المفاوضات الالازمة تحت رعاية الأمم المتحدة بنيمة ايجاد حل لهذا النزاع التقليدي . ان التسوية السلمية للنزاع يجب أن تجرى وأن تستمرة في إطار الأمم المتحدة ، والتي ربما تكون أكثر الأجهزة قسوة للتوصيل إلى السلام والأمن .

لم تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة كوريا في السنوات الست الماضية . وتسري غواتيمالا أن الكوريين أنفسهم هم الذين يجب أن يوجدوا حالاً بطريقة سلمية لمشكلة كوريا . ويمكن للمنظمة العالمية أن تساهم في ايجاد مناخ مناسب لاستئناف المباحثات بين الكوريين أنفسهم ، بدلاً من الدخول في مناقشات عقيمة بشأن هذا الموضوع .

ومع ذلك ، فإنه نظراً للموقف غير المستقر والمتوتر الذي يسود حالياً شبه جزيرة كوريا ، فإن بلادى ترى أنه من الملائم استئناف الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية حتى يتمكنا من ايجاد حل لخلافاتهما عن طريق المفاوضات المباشرة دون أي ضغط أو تدخل خارجي . ولتحقيق ذلك ، فإنه يجب على كوريا الشمالية أن تتخذ قراراً سياسياً بالعودة إلى مائدة المفاوضات بأسرع وقت ممكن .

ان غواتيمala تعتقد دون الضرر بالهدف الأساسي ، ألا وهو إعادة التوحيد التدريجى لشبه جزيرة كوريا ، قبول كل من كوريا الجنوبية والشمالية عضوين في الأمم المتحدة إعمالاً لمبدأ العالمية الوارد في ميثاق منظمتنا - كوسيلة للحد من التوتر واقامة الظروف الملائمة لاستقرار المنطقة .

وفيما يتعلق بذبح السلاح ، وهو بند كرست الأمم المتحدة نفسها له منذ إنشائها ، فإنني أود أن أقتبس من بيان رئيس جمهورية غواتيمala ، الذى بعث به كمساهمة من جانب بلادى إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لذبح السلاح :

"١- ان غواتيمala التي يتمسك شعبها وحكومتها تماماً شديداً بالسلم ، ترى أنه من المناسب أن تعرب عن أفكارها لهذا المحفل المعقود لمناقشة جميع جوانب ذبح السلاح .
"٢- ان غواتيمala ترى أن الحمطة الرامية إلى تخفيض الأسلحة ذات أهمية لسلم العالم وتنمية الدول ورخاء الشعوب .

"٣- ويتعين التحدث بصراحة عن الأخطار التي ينطوى عليها استمرار سباق التسلح ، وتبييد الأمل في إمكانية وجود السلم والأمن في نفس الوقت الذى يجرى فيه تكثير كميات هائلة من وسائل التدمير .

"٤- ان الحظر العام والكامل لاستخدام الأسلحة النووية ذو أهمية بالغة لأنه يساعد على تقليل خطر نشوب حرب نووية تعنى هلاك البشرية .

"٥- وان بلدی یمتند أن کلا من الطاقة الذرية والنووية ینمیغی أن لا تستخد
الا في الأغراض السلمية ولمصلحة الجنس البشري ."

"٦ - وتعتقد غواتيمالا أن تحقيق السلم الدائم يتأتي عن طريق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ودقيقة ، وليس عن طريق تحقيق توازن في التسلح بين الدول الكبرى .

”٢- ونزع السلاح هو أحد الأهداف التي أطلقتها الأمم المتحدة طوال ثلاثة عقود ، بيد أنه على الرغم من العبارات العديدة التي اعتمدت بها المنظمة ، فإن العالم يشهد حاليا سباق تسلح محموم .

" ٨ - وعلى الرغم من أن الدول الكبرى ينبغي أن تكون هي المسئولة أساساً عن نزع السلاح ، فإن غواتيمالا تعتقد أنه من المستصوب أيضاً حظر الأسلحة المتطرفة مسورة في أمريكا اللاتينية كوسيلة للاسهام في نزع السلاح العالمي ، وزيادة الموارد الموجهة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

" ١٠ - وانني أشعر أنه من المناسب التشديد على الأهمية الكبرى لأن تنهض البلدان الصناعية المتقدمة أنها لو قامت ، بدلاً من تكريس مبالغ ضخمة من الأموال لانتاج أسلحة التدمير الشامل ، بتوجيه تلك الموارد الى البلدان الفقيرة لمساعدتها في الجهد التي تبذلها لتحقيق التنمية المتكاملة والمتعددة ، لقللت الى حد كبير الكوارث الكبرى العتملة في الجوع والبطالة وسوء التغذية والأمية والظروف المعيشية البائسة السائدة في العالم الثالث .

" ١١ - ان السلم والعدالة الاجتماعية ، اللذين هما أسمى أملين للبشرية يمكن أن يتحققَا بالمشاركة النشطة لجميع الدول لا قامة نظام دولي جديد ، وايجاد عالم أكثر إنسانية وتوازنا ، يقوم على أساس متين ، يتمثل في المساواة والكرامة ، من أجل الأجيال الحالية والقادمة " . (٢١ ص : ١٢٠ A/S-12/AC.١/٦)

ان غواتيمالا تعتقد بأن جميع المشاكل المتعلقة بـ نزع السلاح يجب ألا تظل موضع نظرية تقليدية ، بل يجب العمل على توسيع نطاق المعلومات فيما يتعلق بموقف بعض البلدان والدول التي تقوم خدمة لمصالحها في الهيئة بامداد الحركات الهدامة بالأسلحة والذخيرة والتدریب العسكري والامداد بالمؤن والمال والرعاية الدولية .

وإذا لم يتم تحليل عالمي شامل للموضوعات المتعلقة بـ نزع السلاح ، فإن مختلف المباريات لخفض النفقات العسكرية والندايات للدول الكبرى لوقف سباق التسلح سوف تفطّي جانبا واحدا من المشكلة ، ولكنها تغض النظر عن الجوانب الأخرى ، المتمثلة في تزويد الجماعات الهدامة بالأسلحة ، حتى تظل تستخدِم الإرهاب والصراع السلاح كوسائل لكسب السلطة ، مما يؤدى إلى فقدان في الأرواح البشرية ومعاناة ومحاجب للسكان المدنيين ، بالإضافة إلى الإهدار الشئي لا يمكن تجنبه للموارد التي تخصص لمكافحة التحرير ، وهي موارد كان يمكن أن تستغل في أعمال لتحقيق الصالح العام والمصلحة الاجتماعية العليا .

وتلاحظ غواتيملا بارتياح أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، بعد عقد عدة دورات ، قد نجح في التوصل إلى نص مشروع الاتفاقية بشأن قانون البحار . ويأسف بلسندى بخلاص مثل سائر البلدان ، لأنه لم يتم اعتماد نص تلك الاتفاقية بتوافق الآراء رغم أنه قد جرت بشأنه مفاوضات مطولة ، لأن بعض الدول كانت لديها تحفظات فيما يتعلق ببعض أحكام تلك الصك ، وبصفة أساسية تلك التي تتعلق باستغلال ثروات البحر فيما وراء السيارة الوطنية .

وتحت غواتيملا تلك الدول على أن تبدى حسن النية بتقديم تنازلات فيما يتعلق بمواقبها السياسية حتى تدفع اتفاقية قانون البحار بتطبيقها من جانب كل البلدان التي تشكل هذه المنظمة . وقد صوتت غواتيملا مؤيدة مشروع الاتفاقية وسوف نوقعها عندما تصبح جاهزة لتوقيع الدول .

وفيما يتعلق ببليز ، فإن غواتيملا ماتزال تتمسك بالتحفظات التي أبدتها في هذه الجمعية وتعيد تأكيدها ، فيما يتعلق بمنع المملكة المتحدة الاستقلال لبليز من جانب واحد ، متجاهلة بذلك حقوق غواتيملا المنشورة في ذلك الأقليم ، الذي كان موضوع جدل قانوني دولي ، طبقاً للإجراءات السلمية لميثاق الأمم المتحدة . وما زال ذلك النزاع قائماً دون حل لأن العمل غير المشروع الذي قامت به المملكة المتحدة من جانب واحد قد خلق حالة دائمة من الفوضى والاضطراب في المنطقة . ونشعر أنه لا بد من حل هذا الخلاف عن طريق المفاوضات ووسائل الحل السلمية مع تطبيق مبدأ المساواة بالنسبة لكل الأطراف ، ومن بينها حقوق غواتيملا بصفة أساسية ، تلك الحقوق التي تقوم على حجج تاريخية وجغرافية وقانونية وسياسية ومعنوية قوية .

إن غواتيملا ، في مواجهة هذا الإجراء المرفوض ، ترى أن الطريقة التي منحت بها بليز الاستقلال تعتبر خرقاً للمعايير الدولية ؛ ومن ثم ، فإنها لا تعتذر بذلك الاستقلال ، ولا تعترف ببليز كدولة ، ولا بسيادتها ، أو حدودها ، ولا بها كعضو في المجتمع الدولي . وسوف يستمر هذا مادام التوصل إلى حل نزيه ومنصف يحفظ حقوق غواتيملا المنشورة على الأقليم ومصالح سكان بليز لم يتحقق .

لقد طلبت غواتيملا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وويلز الشمالية ألا تتجاهل مسؤوليتها التاريخية في هذه المسألة وأن تواصل المفاوضات المباشرة حتى يتم التوصل إلى حل سلمي ومنصف وشرف في نفس الوقت لهذا الخلاف القديم .

ولن تتحقق الأغراض النبيلة للأمم المتحدة إلا إذا كان هناك حد لمعاناة الفالبية الم Osman من البشرية من الفقر ، والجوع ، والجبل ، والأمية ، والبطالة ، وسوء التغذية ، وظروف الحياة غير المستقرة ، وأزمة المساكن وغيرها من الصعوبات الكثيرة . وإذا ما كان كل البشر لهم الحق في السعادة ، والتقدم المادى والثقافى ، والتقدم الروحي والمعنوى ، فإن المهام الأساسية للأمم المتحدة يجب أن تكون دعم التعاون الدولي وخلق الظروف الضرورية لمارسة هذه الحقوق الأساسية .

ويعتقد وفى أنه من الضرورى بدء المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون من أجل التنمية في المجال الاقتصادي ، نظراً لأن كل انسان يدرك أنه ليس من الممكن تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وعلى العكس من ذلك ، فإن الأزمات الاقتصادية والنقدية قد تولدت عنها آثار عكسية على الاقتصادات الحساسة للشعوب النامية .

لم يوجد حل ناجع لمشاكل السلع ، والدبيون الدوليين ، وميزان المدفوعات ، وحماية القوة الشرائية للبلدان النامية ، والتجارة ، والنقل ، ونقل التكنولوجيا ، وتنمية الشهروات الموجودة والمتحدة ، وارتياح أسواق رأس المال .

ورغم أن غواتيمالا تعتقد أن الأمم المتحدة هي أعظم المحافل ملائمة لحل المسائل التي تؤثر على مستقبل كل بلدان العالم ، فإننا نعترف بأن المنظمة العالمية لم تعمل دائمًا بنفس القدر من السرعة والفاعلية لحل الأزمات التي تهدد السلم العالمي . وقد نشأ هذا الموقف لأنه من الصعب ايجاد توازن علني دقيق بين حقوق الإنسان ، ومصالح الدول ومبادئ وأفراضاً الميثاق . وقد لاحظنا أن مجلس الأمن والجمعية العامة لم يقدم دائمًا نفس المعونة المطلوبة في الحالات التي هددت السلم والأمن الدوليين . وقد شوه مجلس الأمن نفسه إلى حد ما بدوره باستخدام اجراءات المشاورات غير الرسمية بين أعضائه ، بدلاً من أن يهتم - كما يجب - أن يكون - بتناول المسائل التي تدخل في اختصاصه مباشرة وايجاد الحلول الملائمة لها .

وقد شهد بلدى مثلاً حيا على ذلك عند ما قدمنا إلى هذه المنظمة التماساً بمعارضة انضمام بليرز إلى الأمم المتحدة . وقد رفض مجلس الأمن ، منتهكاً بصورة صريحة لمبادئ الميثاق

أن ينظر في تلك المسألة . وقد فعل ذلك دون أى سبب ، متجاهلاً أن هناك خلافاً واضحاً يجب أن يحل في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الضروري أن نقيم أساساً صلباً للمساواة والعدالة لتطوير العلاقات الدولية . ويعتقد وفدى أننا يجب أن نعود إلى الأسباب والمصادر التي تمخضت عنها هذه المنظمة . وان الضوء الذي يزغ في سان فرانسيسكو عند ما أقيمت هذه المنظمة يجب أن يصبح منارة للأجيال الحاضرة والمستقبلة ، تضيء طريقنا وتمكننا من بناء عالم أفضل وأكثر توازناً ، يقوم على أسس الأخوة والتضامن حيث يسود السلام ، والعدالة الاجتماعية ، والحرية والكرامة التي يتمتع بها كل البشر ، دون استثناء .

السيد جاكسون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، ان واجبي الأول والسار هو أن أقدم أحر التهاني لكم ، أنتم الابن البارز لنهجنا ، لانتخابكم بالجماع . انتي وجميع أعضاء وقد بلادى نعاهدكم على التعاون الكامل معكم في جهودكم لنجاح هذه الدورة للجمعية العامة . واسمحوا لي ، في نفس الوقت ، أنأشيد بسعادة السيد حبيب كتاني ، مثل العراق ، الذى قاد أعمال هذه الجمعية بصبر وحرص وحكمة ، وسط المطالب المختلفة والمحيرة للعام الماضى . اتنا ندين له بالشكر . وأود كذلك أن أكرر تهنئتي لأميننا العام سعادة السيد خافير بيريز دى كوبيار ، مثل بيرو ، لانتخابه لهذا المنصب الهاام في هذه الفترة الحرجة . لقد أسعدني أن كان لي شرف العمل معه في سنوات سابقة ، حيث قدم خدمات غير محدودة لبلاده ولهذه المنظمة . ان النهج الجدى والصريح أمام التحديات التي تواجه المنظمة والدول الأعضاء فيها كان سمة لأميننا العام وكان محل ثنا واعتراف داخل المنظمة وخارجها . ونحن نتمنى له كل نجاح .

وكما لاحظ الأئين العام بشكل ملائم في تقريره الصريح والثاقب للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة "... لقد اقتنينا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعتمد الغوض " (A/37/1 ص ٣) . وغيانا تشاطر هذا التقييم . فالأزمة الاقتصادية العالمية تزداد عمقا لأن التوترات والاضطرابات تعصف بالعلاقات السياسية . وخلال الأعوام الماضية كان هناك تصعيد للأزمات العالمية ، السياسية والاقتصادية ، وسبيل واضح لزيادة تفاقم الواقع الحالية بل وخلق مواقف جديدة لما يسمى بالنزاعات المحلية والإقليمية ، وببعضها له آثار مدمرة . لقد شاع الاضطراب ، ولم يفلت منه أقليم أو بلد . وبشكل أكثر من ذى قبل تحتاج الدول في علاقتها الثنائية الى ادراك أشر سياساتها الوطنية على الآخرين ، وأن تتخذ الخطوات الملائمة والضرورية لتجنب النزاع ، والاحتفاظ بالطابع المتعدد والعمل على تعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم .

ان أساس التوترات العالمية الحالية ، هو تزايد التنافس فيما بين النظم الاجتماعية . وهذا ينعكس بصورة واضحة في تزايد النفقات على منظمات الأسلحة المتطرفة ، مما يزيد ويزداد نيران التحرك نحو النزاعات العالمية المشتعلة . ان لغة التعاون حل محلها العواجم .

والعلاقات بين الدول العظمى تتسم الآن بالعداوة الخطيرة . وبالتالي فان التفاصيل العسكرية والسياسية قد وصل إلى مستوى جديد ، أوجد نتيجة لذلك تصدعات عميقة في العلاقات الدولية ، كما أحبط عملية اضفاء الطابع الديمقراطي على هذه العلاقات .

ان اهتماماتنا السياسية العالمية تقترب باشغالات اقتصادية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية المنصفة شرط أساسى للاستقرار السياسي . ان النظام الاقتصادي الدولى الحالى ، يعاني ، دون شك ، من الغوضى ، التي تعود آثارها المضيفة على جميع الدول وبصفة خاصة الدول الصغيرة والضعيفة .

ان حل هذا الموقف يتطلب الجهد الجماعية العاملة . ولكن المجتمع الدولي لم يظهر الاستجابة الكافية في هذا الشأن . فبدلا من الانطلاق الأكبر نحو تعدد الجوانب في العلاقات الاقتصادية الدولية ، هناك اليوم تراجع يؤدى إلى الاحباط والجمود ، وفي الوقت ذاته فان الجهد الرامي إلى صياغة الحلول على أساس معايير موالية وثنائية ، آخذة في التجدد . والواقع ان هذا التراجع عن تعدد الجوانب ، الذى يهدى العلاقات الاقتصادية بين الدول ، قد تم الاعراب عنه في اعادة التأكيد على سيادة المناهج الایديولوجية الانفرادية في التنمية الاقتصادية ، في محاولة للعودة إلى مذهب الحتنية الاقتصادية . وقد التراجع عن تعدد الجوانب والرجوع إلى مذهب الحتنية الاقتصادية فاننا نواجه اليوم باستراتيجية مزدوجة . فهناك رفض واضح لاعادة تشكيـل المؤسسات الدولية الموجودة بشكل يجعلها أكثر استجابة للمشاكل الخطيرة التي تهدـدنا جميعـا ، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية . وفي وقت واحد نشهد اتجاهـا لانكار الموارد على تلكـ المؤسسـات المتعددةـ الجوانـب الـلازمـة لـعمليـاتـهاـ العـادـية . وفيـ هـذـاـ الصـدرـ ، فـانـ مـوقـفـ برنـامـجـ الأمـ المتـحدـةـ الـانـتـاعـيـ يـتـطلـبـ اـهـتـاماـ خـاصـاـ ، وـيـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـحـثـ عـلـىـ الـلتـزـامـ الـحـقـيقـيـ بـتـخـصـيـصـ الـموـارـدـ الـمـعـقـولـةـ الـتـيـ تـسـعـ لـهـذـهـ الـوـكـالـةـ بـالـاستـمرـارـ فـيـ عـلـيـهـاـ الـغـيـرـ بـشـكـلـ فـعـالـ .

ان الاتجاه المقلق نحو الحل الثنائي لل乾坤 الاقتصادية العالمية يهدـدـ فـيـ وـسـائـلـ أـخـرىـ . فلا يمكن أن نتجاهـلـ شـواهدـ ثـلـاثـ سـنـوـاتـ منـ الجـمـودـ الـمـسـتـرـ فيـ الـجـهـودـ الـرـامـيـ الـىـ الـبـدـءـ فـيـ جـوـلـةـ عـالـمـيـةـ لـلـمـفاـوـضـاتـ . لقدـ كـانـتـ هـنـاكـ عـلامـاتـ دـوـرـيـةـ أـنـاـ هـذـهـ الـعـلـمـيـةـ تـشـيرـ إـلـىـ التـحرـكـ وـلـكـنـ

سرعان ما نجد جمودا آخر . ان الفشل في الاتفاق على بدء هذه المفاوضات قد أضف العزيمة الازمة للتوصل الى حل جماعي . وكانت نتيجة ذلك ، زيارة الشواهد على أن هذه المحسن الاقتصادية التي تبدر على الصعيد العالمي ، يمكن تركها جانبها حتى تجد الجهد الوطنية حلا يمكن اتياه . وهكذا ، فان غياب المفاوضات العالمية الشاملة التي تساعد في حسم الشاكل العالمية ذات الطبيعة الهيكيلية ، قد تسبب في ندرة ونقص التدابير الازمة لواجهة القضايا المباشرة التي تحيط المجتمع العالمي . ان تدابير التسويات المنفردة المتحيزه تصاغ ، مع ما يترتب عليها ، من المعاناة والتکاليف والآلام التي تتحملها البلدان النامية .

ان مشكلات الأسعار المنخفضة للسلع ، وانتشار التضخم ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، وعائق التوسيع التجارى والغوص الذى تميز النظام资料 المالي الدولى قد تم تقييمها ودراستها وتحليلها عدّة مرات في هذا المحفل في الأيام القليلة الماضية . ومع وجود هذه التحليلات ، فانتـا في البلدان النامية ندرك تماماً قيود النمو التي نواجهها نتيجة لتلك المشكلات . وتلك الجهود واضحة بالنسبة لجهودنا في تنظيم ديوننا . ان المشاكل التي تنتج عن ثقل ديوننا المتتصاعدة تواجهنا بمشاكل كبيرة . ان جهود تسوية التضخم في العالم المتقدم النمو كانت لها آثار ضـارة على اقتصادياته . وكل هذه المشاكل – ارتفاع أسعار الفائدة ، زيادة المديونية وطبيعة النظام المالي الدولى – تتطلب البحث عن تسويات جماعية . ان هذا من صميم اهتماماتنا وهو يتطلب دراسة سريعة و مباشرة .

ومن ناحيتها ، فاتنا في العالم النامي نحاول البحث عن طرق ووسائل للمساهمة الجماعية في حل المشاكل العالمية ، كما هي واضحة في برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ان محاولاتنا لضم قوانا وموارينا الفردية ، لدفع الاعتماد الذاتي الجماعي ، يجب أن يتم تقديرها . كما أنها تعطي الأمل في المستقبل . ولكن ، كما لاحظنا في مناسبات متكررة ، فإن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما جزء من جملة مسائل أخرى . إن هذا التعاون ليس بديلا عن التقدم الحقيقي في العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان البحث عن الحلول البنية على الأسلوب الجماعية والمتعددة الأطراف يجب أن يتم دون تأخير .

ان غيانا تلاحظ بارتياح الاختتام الناجح للدورات التفاوضية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وظهور النص النهائي الذي غير بصدق عن مشاكل الكثيرين الذين عملوا طويلاً لوضع هذا النظام القانوني الدولي الخاص بالمحيطات . ويبدو غيانا الأمل في أنه عندما تجتمع في جامايكا للتتوقيع على الوثيقة الختامية والاتفاقية ، فإن عدد الموقعين على هذه الاتفاقية سيكون مصدر ارتياح شديد للذين كان دافعهم الأساسي في السنوات العديدة الأخيرة هو اعلن الترتيبات العادلة والمنصفة لاستخدام الفعال للبحار واستغلال مواردها لصالح الإنسانية جمعاً دون أي تمييز .

ومن الطبيعي ، أن ما يبعث على غموض القلق هو أن تختار بعض الدول أن تكون خارج إطار هذا الجهد التاريخي . وان أيضا لأمر يوسف له أن تختار بعض الدول المتقدمة النمو عوضا عن ذلك ابرام معاهدة مصفرة متعددة الأطراف فيما بينها متحدة بذلك رغبات الأغلبية الساحقة من دول العالم .

لنتحدث الآن عن العلاقات الدولية السياسية ، اتنى أريد أن أقول ان هناك تدهورا واضحأ في السنوات الأخيرة . وان تشخيصات هذا المرض الذى تعانى منه العلاقات الدولية متعددة ومتباعدة . فهي تتراوح من الأزمة في النهج المتعدد الأطراف في الشؤون الدولية ، إلى انتشار الأسلحة مع ما يترتب على ذلك من باعث دافع على استخدامها ؛ وانهيار الجهة— و التعاونية التي تم التوصل إليها عشية الحرب العالمية الثانية ؛ وزيادة تجاهل معايير ومبادئ القانون الدولي ؛ والرغبة العارمة في اللجوء إلى تصرفات غير قانونية مبنية على العواجمة ، والتهديد والعنف ، وكذلك ، للأسف ، على التدخل .

ان كل هذه المظاهر السلبية قد شجعت وسهلت القيام بتصرفات معاذية للاحترام الكامل لسيادة واستقلال الدول وخاصة الصغيرة منها .

ان هذا السلوك التدخلى آخذ في الازدياد ، وهو بلا ريب ، سبب وأثر الأزمة في— في العلاقات الدولية ويمتثل طابعا مميزا لكثير من النزاعات . والقضايا التي بقيت دون حل عديدة — فهى موجودة في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ان مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى قد عمل بثابة احدى الدعامات الرئيسية والمبادئ التوجيهية لنظام مستقر من العلاقات الدولية . وعدم جواز التدخل يقع في جوهر عدد من السكوك الدولية التي أقرها هذا الجهاز العالمي على مر السنين . وكان آخر هذه السكوك الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذى اعتمد في الدورة السادسة والثلاثين . ويمثل هذا الإعلان الوثيقة الشاملة التي تقنن حقوق وواجبات الدول التي هي حزء لا يتجزأ من مبدأ عدم التدخل .

وعلى الرغم من وجود هذا المبدأ ، كميداً راسخ الحذور وأساسي في العلاقات الدولية ،

فقد تم انتباهك كثيراً . وتتراوح الأساليب التدخلية من العمل العسكري السافر الى أشكال من الضغط غير المباشر أكثر مكرراً وخفيناً . وقد تم استخدام تكتيكات زعزعة الاستقرار في السنوات الأخيرة . ان الدافع للتدخل يختلف من حالة الى أخرى ، الا أنه توجد بعض الأنماط العريضة التي يمكن تمييزها بوضوح ، حيث يتلاعب البعض بحالات المخالف الداخلي ويستغل النزاعات الدولية ويسخرها لخدمة مصالح جغرافية واستراتيجية واضحة . وعلاوة على ذلك ، فإن التدخل يرمي في كثير من الأحيان الى احباط التحرر الوطني والنضال ضد الامبرالية . ولا يقل عن ذلك تسبباً في المشاكل ، التدخل من أجل الطموحات التوسعية الاقليمية والابدروجية والاقتصادية .

ولدى البعض من دولنا الموارد البشرية والمادية الكافية التي تضمن لشعوبها العيش بطريقة مرضية مناسبة ، ومع ذلك فان بعضاً من تلك البلدان تسعى للحصول على أقاليم وموارد الدول المجاورة تماشياً مع اطماعها . ووفقاً لادعاءاتها التوسعية ، فان مثل هذه البلدان تتواجه—— العيادة والثلل الخاصة بهذا النظام القانوني الدولي الذي تم بناؤه على مر السنين .

وحتى لو قررنا أن نمنع التدخل كأداة من أدوات السياسة في العلاقات بين الدول فإنه يصبح من الضروري أن نعزز ونزيد من عملية الأمن الجماعي ونزع السلاح . ان الدورة الاستثنائية الثانية والمكرسة لنزع السلاح التي انعقدت هنا في حزيران / يونيو الماضي لم تحقق الآمال العريضة لشعوبنا من أجل خلق عالم متتحرر من شبح الاستخدامات المفجعة للأسلحة المدمرة المتاحة للإنسان . وان ذلك يحدث في الوقت الذي نشهد فيه نشر واتساع ووفرة نظم الأسلحة التي لها قوة تدميرية شاملة .

انه من التعقيبات المؤسفة حتى على مواقف بعض الدول الكبرى ، أنه رغم الاتجاه الواضح في الرأي العام في جميع أرجاء العالم نحو نزع السلاح ، فإن هذه الدول لم تمارس الحكم السياسية اللازمة لتسهيل الاتفاق حول مختلف قضايا نزع السلاح وصياغة برنامج شامل لنزع السلاح .

ان الفطائع الأخيرة التي صاحبت الفزو الإسرائيلي الرهيب للبنان ، والتي تعثلت في المذبحة العبرية للرجال والنساء والأطفال في بيروت الغربية قد زادت من ضرورة ايجاد حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط ول القضية الفلسطينية . وسا لا يمكن انكاره أن هناك حتى

(السيد جاكسون ، غيانا)

متزايدا في ضمير الشعوب للحاجة الملحّة لوضع حد للتشتت الفلسطيني ، واقامة وطن قومي للفلسطينيين في فلسطين وفقا للقرارات السابقة لهذه الجمعية .

وأريد أن أكرر موقف غيانا ، ومفاده أن اكتساب الأراضي عن طريق القوة أمر لا يمكن السكت على حقوقه الوطنية ، وينبغي للشعب الفلسطيني بقيادة مثله العقلي ، منظمة التحرير الفلسطينية أن يحصل على حقوقه الوطنية ، وينبغي لجميع الدول في هذه المنطقة أن تعيش في سلام وأمن .

ويجب أيضا أن نتعامل بنفس العزم مع الكيان العنصري في بريطانيا . ان استقلال ناميبيا يجب أن يتم طبقا للقرار (٤٣٥) (١٩٧٨) دون شروط إضافية . ويجب ارغام جنوب إفريقيا على الانسحاب من ناميبيا وأن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة . وفي الوقت ذاته ، يجب على جنوب إفريقيا أن تظهر كل احترام لسيادة وسلامة أراضي الدول الأفريقية المجاورة المستقلة . أما في إطار جنوب إفريقيا ذاتها فيجب شجب نظام الفصل العنصري والباتوتانات . ان أعضاء المجتمع الدولي فرادى ومجتمعين يجب عليهم الامتناع عن منح العنصريين في جنوب إفريقيا أية مساعدة تمكنهم من البقاء على سياستهم القهريّة .

ومن العُزف أن مأساة قبرص المقسمة بقيت على حالها بالرغم من أن هذه الجمعية في قرارها (٣٢١٢ - ٢٩) قد وضعت إطارا ملائما لانسحاب القوات الأجنبية وللتصالح فيما بين الفئات في الأقليم . ان غيانا تشجع جهود الأمين العام الرامية إلى البحث عن حل عاجل لهذه الشكلة . وتحث تأييد أيضا اقتراحات الرئيس القبرصي التي طرحت أمام هذه الجمعية .

وصورة مماثلة ، فإن شعب كوريا يستحق تأييدنا من أجل التوحيد السلمي لأراضيه دون تدخل خارجي . ولا تزال غيانا تحت على تطبيق الأحكام الواردة في بيان ٤ تموز/يوليو ١٩٧٢ والاقتراحات الأخيرة المنشورة التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

واننا قلقون بشكل خاص إزاء الحرب المستمرة بين إيران والعراق ونطالب بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارات ٤٥١ (١٩٨٢) و ٥٢٢ (١٩٨٢) .

ان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حالة غلبة فعلي . وقد انعكست تلك الحالة في صورة حرب شاملة أحدثت خسائر كبيرة في أرواح الشباب وهي ماضية في ذلك .

ان التهديد بزعزعة الاستقرار والتدخل السريع قد جرت في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي . ان النزعات المحلية لاحادث التغيير تتم مواجهتها بعنف عن طريق ائتلاف يضم المصالح المحلية وداعيمها من الخارج . وقد تم تنفيذ سياسات من الضفت المتعبد والتهديد الرامي الى التطابق الايديولوجي .

وتعتقد غيانا اعتقدا راسخا أن نظاما من العلاقات السلمية والاستقرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب أن يقوم على أساس وضع حد لجميع أنواع الضفت الاقتصادي والتدخل السياسي ، وعلى أساس احترام تعدد الايديولوجيات .
ويجب أن تكون منطقة البحر الكاريبي منطقة سلم .

في بيانه أمام هذه الجمعية في ٢٧ أيلول / سبتمبر الماضي ، أشار وزير خارجية فنزويلا باسهاب الى العلاقات بين بلدينا . وللأسف تضمن هذا البيان تشويهات كبيرة اذ كان ينطوى على افتراءات ، وكان مفروضاً وانتقائياً في سردِه لأحداث التاريخ .

وفي العام الماضي ، سرد رئيس وزراء بلادى السيد بتولي أ. ريد ، في خطابه أمام هذه الجمعية ، تاريخ علاقاتنا مع فنزويلا . ولقد تأثرت طبيعة هذه العلاقات تأثراً عميقاً برغبة فنزويلا في رسم الحدود بين بلدينا ، وهي حدود استقرت بمقتضى معاهدة ١٩٣٩ ، وحددت على الطبيعة بين عامي ١٩٠١ ، ١٩٠٥ .

لقد أعلن وزير خارجية فنزويلا ، أن طلب فنزويلا :

”ليس قائماً لا على التامون في الأرضي ، ولا الطمع بثروات الآخرين“ .

(A/37/PV.5 ص ٥٣-٥٥)

لكنه قائم على الحاجة الى تصحيح خطأً تاريخي ارتكب ضدها . ولهذا تطالب به فنزويلا كوريث لامبرالية الاستعمارية الإسبانية . وقد أكد أيضاً أن غيانا ترفض أن تفهم ضرورة هذا التصحيح لأنها تريد أن تستمتع بشمار الإمبرالية الاستعمارية البريطانية .

وغيانا ليست حتى بحاجة الى أن ترفض هذه الادعاءات المبنية من فنزويلا . وعلاوة على ذلك ، فإن سمعتنا كأمة مناضلة للاستعمار معروفة جيداً . وإن السياسات المعادية للاستعمار التي تنتهجها بلادى متشمية تماماً مع معتقدات حركة عدم الانحياز ، التي تعدد بلادى حضروا كامل العضوية بها .

إن وزير خارجية فنزويلا في إنكاره لأى دافع نابع عن الطمع والتتوسيع ، وفي اصراره على مطالب بلده القليمية ، يجزم أنه لم يتم اكتشاف أى مصادر معدنية يمكن استغلالها في منطقة اسكونبيو ، كما تدعي فنزويلا ، لكن العكس هو الصحيح ، ولنعطي بضعة أمثلة : فقد تم مؤخراً اكتشاف النفط هناك ، ومناجم الذهب والemas التي أنشأها منذ أمد طويل قد تطورت وسوف تصبح مراكز نشاط اقتصادي ، وهناك تكثيف في تقييم امكانياتنا لاستخراج اليورانيوم . وفنزويلا تعلم ذلك جيداً .

وبهذه الأنشطة والآمنيات الموجودة فعلاً هل نستطيع أن نقبل الصورة التي تقدّمها فنزويلا للاسكوبيو كأرض بدون مصادر للمعادن يمكن استغلالها ؟ وهل نستطيع أن نفهم أن مطالبتها بهذه الأرض - وشعبها علاوة على ذلك له ثقافة مختلفة تماماً - ناجمة عن رغبة في اصلاح خطأ تاريخي ؟ نحن مقتعمون بأن مطالبات فنزويلا المتعلقة بالأراضي ، هي محاولة ليس لها ما يبررها لا رواء ظلمها للأراضي وموارد الآخرين .

إن وزير خارجية فنزويلا قد أكد أيضاً أن بلاده لم تشن أي عدوان ضد غيانا . إنني لا أستطيع أن أسمح لهذا البيان بأن يمر من الكرام . بل ، في الواقع ، يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . ولنترك السجلات تتحدث عن نفسها .

هل تستطيع فنزويلا أن تنكر أن قواتها لا تزال محتلة للأراضي غيانا التي أخذتها غسوة في عام ١٩٦٦ ؟ هل تستطيع غيانا ، بأمانة - وأؤكد على كلمة بأمانة - أن تنكر أنه كانت هناك انتهاكات عديدة لمجالنا الجوى والأراضينا بطائرات فنزويلا وقواتها المسلحة ؟ وماذا عن أعمال فنزويلا ضدنا في المجال الاقتصادي ؟ هل تستطيع فنزويلا أن تنكر أنها سعت لكي تمنع الحكومات والمنظمات ، في العالم النامي وفي العالم المتقدم على حد سواء ، من أن تشتراك في التنمية الاقتصادية لغيانا ، وبصفة خاصة ، في هذا الجزء من أراضينا الذي تطالب به ؟ هل تستطيع فنزويلا أن تنكر أنه في حزيران / يونيو من العام الماضي ، عند ما كان نستعد لمؤتمر شامل بشأن مصادر الطاقة الجديدة والتجددية ، كتب وزير خارجيته إلى رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير معتبراً على مشروع بناء سد لمصادر الكهرباء في منطقة ما زوني العليا بغيانا ، على أساس سياسي ، وهو أن هذا السد المزعزع اقامته سوف يوجد في منطقة تطالب بها فنزويلا ، وأنه ليس له أهمية اقتصادية بالنسبة لغيانا ؟ وهل تستطيع فنزويلا أن تنكر أن هذا العمل قد تم بعد أن قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير نفسه بتقييم المشروع ، وأكد أن له جدواه من الناحية الاقتصادية والفنية ؟ أليس ذلك عدوانا اقتصادياً ؟ .

وهناك العديد من المعاهدات الدولية والصكوك القانونية المتعلقة بالحدود بين غيانا وفنزويلا . أهمها قرار هيئة التحكيم لعام ١٨٩٩ ، الذي قبلته جميع الأطراف ، بما فيها فنزويلا

التي وافقت بموجب معايدة سابقة على أن تقبله "تسوية نهائية كاملة ، وصحيحة " . وتنفيذها لهذا القرار - كما أطلنت من قبل - تم تحديد الأرض على الطبيعة ، وسجلت في اتفاق مفصل في ١٩٥٥ . وهناك أيضا اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ ، الذي كان هدفه حل الخلاف الذي "شار نتيجة لادعاء فنزويلا المستمر بأن قرار هيئة التحكيم لعام ١٨٩٩ باطل ولاغ " .

وبمقتضى هذا الاتفاق طلب من غيانا وفنزويلا في ١٨ أيلول / سبتمبر هذا العام أن يختارا أحدى الوسائل الواردة في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة لتسوية الخلاف . وقد اقترحت فنزويلا التفاوض ، أما نحن فقد اقترحنا التسوية القانونية ، وأوصينا باللجوء إلى محكمة العدل الدولية . لكن فنزويلا ، للأسف ، لم تتحدد صلاحيتنا في أن نقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية فحسب ، لكنها رفضت باصرار أن تبحث مقترحنا الذي ينادي بتسوية قانونية . ونتيجة لهذا ، مطلوب من بلدنا الآن - طبقا لأحكام اتفاق جنيف - أن يبحثا انتقاماً منظمة دولية ملائمة لخيار وسائل الحل .

ومنذ بدء سريان اتفاق جنيف في عام ١٩٦٦ ، كانت هناك انتهاكات متعددة من جانب فنزويلا . ولقد أشرت بالفعل إلى بعض منها . وبالرغم من هذه الاستفزازات لا تزال غيانا - تمشيا مع سياستها الخاصة باحترام المعاهدات المطلبة قانوناً واحترام السلم وحسن الجوار - على استعداد لتنفيذ اتفاق جنيف ، وللوفاء بكل التزاماتها بمقتضى ذلك . ويوم الجمعة الماضي ، اقترحت غيانا على فنزويلا أن تسعي دولتنا - تنفيذاً لاتفاق جنيف - للموافقة على محفوظة دولية ملائمة لخيار وسائل التسوية السلمية .

وهناك عدد من المنظمات ذات الطابع القليعي ، لكن بعضها قد لا تقبله فنزويلا ، والبعض الآخر لا يحظى بقبولنا نحن . ومع ذلك ، هناك ثلاثة منظمات لها طابع دولي واسع المدى ، في رأينا ، أن أيها منها يمكن أن تكون مقبولة للطرفين . وهذه المنظمات الثلاث هي: محكمة العدل الدولية ، ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

لذلك ، فإننا نقترح الآن على حكومة فنزويلا أن تبحث إمكانية اللجوء إلى أي من هذه المنظمات . إذ أن غيانا تعتقد أن طابعها الدولي يجعلها ملائمة . ون Dunn نضع ثقتنا في تلك المنظمات . وإننا على ثقة من أن فنزويلا مستعدة لأن تحذو نفس الحذو .

وسمحوا لي أن أكرر مقاله رئيس وزراء بلادى في العام الماضى أمام هذه الجمعية .
 ” . . . ولن يستلذ علينا رغبة سوى اقامة نظام للسلام والانسجام والصداقه مع شعوب فنزويلا ، الذى نشاركه الأمانى فى حياة عادلة مرضية حتى نستطيع معه أن نشارك فى تنمية اقلينا واقليميه بل والقاره بأسرها ” . (١٢ . A/36/PV . ص ٢٧) .
 ولازال غيانا ملتزمة بهذا الهدف .

وفي التعقيدات التي تسود المجتمع الدولى ، لا تزال حركة عدم الانحياز تواصل لعب دورها المؤثر والمجدى . وعند ما ندين التدخل المسلح وغير المسلح ، فإن الدول غير المنحازة تدرك أن الجهد الخارجيه التي تبذل لت分区نا بل وتدبرنا سوف تستمر . ولكن يتبعين علينا أن نتمسك بمبادئنا باصرار وبصورة لا تقبل حلا وسطا . ان منظومة الأمم المتحدة ، رغم نقائصها ، لا تزال تتبع للانسانية أفضل أمل في نظام للعلاقات الدوليه قائم على حكم القانون .
 ان الأمين العام ، في تقريره الذي يتسم بالشجاعة ، لم يحلل فقط نواحي الضعف فسي هذه المنظومة ، بل تقدم أيضا بمقترنات بناء للنهوض بحيويتها وتعزيز فعاليتها . ان التردى في سلطة الأمم المتحدة ومعضلة المصداقية التي تواجهها ، يرجعان الى حد كبير الى وظائفها ونتائج بعض المصاعب التي تواجهها المنظومة كنتيجة للميل المطرد لدى عدد متزايد من الأمم الى وضع مقررات الأمم المتحدة على المماش أو تجاهلها .

(السيد جاكسون ، غيانا)

ان علينا مسؤولية ، ازاء أنفسنا ، وتجاه الامين العام ، بان نفكرجديا في تقييمه للموقف الدولي وارائه المختلفة التي تقدم بها لتشييط عطية الدبلوماسية المتعددة الاطراف . ونحن نعتقد أن الفرصة سانحة للقيام بهذا ، بحيث يستخدم ما تقدمه الجمعية الاستخدام الكامل . وغيانا تؤيد مقترحاته . ونحن نفهم ، بصفة خاصة ، بما قاله عن دور مجلس الامن الذي يؤكد على اتجاهه الى المنع بدلا من ان تكون اعماله ردود فعل للاحادث .

وكما قال رئيس جمهوريتنا في بيانه في ٥ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ في برازيليا :

"اعتقد ان الوقت قد حان لتدرس مرة اخرى امكانية اقامة قوة امن خاصة بالام المتحدة ، تتمتع بالسلطة الكافية وبالقوة لمنع العدوان والمنازعات من ان تتردى الى منازعات مسلحة " .

ان غريزة الانسان هي ان يبقى على قيد الحياة وان يعيش في سلم مع الاخرين في هذا العالم . ان مهمتنا ، كممثلين للحكومات ، هي ان نعطي الفعالية لهذا الشعور . ومواصلة هذه المهمة تتطلب منا اجراء الحوار الجدى ، وان نقوم بعمل منسق ، وان نتمسك بمعايير القانون الدولي وان نجعل التعايش السلمي حقيقة واقعة . ان التاريخ سيكون قاسيًا في حكمه علينا ان لم نسع الى بناء عالم اكتر امانا ، عالم تسود فيه العدالة .

السيد مانغوندي (زمبابوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالغ السرور ان ادلى ببيان زمبابوى بالنيابة عن وزير خارجية بلادى ، الذى اضطر الى مغادرة نيويورك على وجه السرعة . وفيما يلى نص بيانه :

"ان حكومة وشعب جمهورية زمبابوى يقدمان تحياتهما الحارة اليكم ، والى الامين العام للامم المتحدة وجميع الوفود ، ويرجوان النجاح للدورة .

"واسمحوا لي ان انتهز هذه الفرصة لكي اهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وان اتقدم اليكم بأطيب أMANI وفدا بلادى للمسؤولية الهاامة التي اولتكم ايها هذه الجمعية . ويمكنكم بالتأكيد أن تعتمدوا على تعاون وفد بلادى معكم في عملكم .

(السيد مانغوندي ، زمبابوى)

" انتي اضم صوتي الى المتحدثين السابقين الذين اشادوا ، بحق ، بالسيد عصمت كتاني ، مثل العراق ، على الطريقة التي ترأس بها الدورة السادسة والثلاثين والدورات الاستثنائية الاخرى للجمعية العامة .

" ونظرا لأن هذه هي الفرصة الأولى لي ، لأنقدم بتهانئ الشخصية الى الامين العام السيد بيريز دى كوبيار بمناسبة انتخابه لهذا المنصب السامي في منظمتنا فانني أود أن أتقدم بهذه التهنئة الان . وهذا ، بالطبع ، بالإضافة الى رسائل التهنئة والأمانة الطيبة التي بعثت بها حكومة زمبابوى الى سعادة الأمين العام بالطرق العادلة بعد انتخابه بقليل ، وكذلك خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة المكرسة لنزع السلاح . ان حكومة جمهورية زمبابوى تشعر بالارتياح لانتخابه ، لعدة أسباب ، اهمها : ان صفاتة البارزة ، كشخص وكدبلوماسي ، معروفة للجميع في هذه الجمعية العامة . وبنفس الاهمية يعتبر انتخابه شرفا كبيرا لبلده ، بيرو ، ولبلدان حركة عدم الانحياز وللعالم الثالث .

" واننا لا نستطيع ان ننكر حقيقة ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تعقد في اطار خلفية موقف دولي متدهور . واد أن اشير الى بعض الاحداث التي أسهمت في خلق هذا الجو من الخوف والتوتر وعدم الامن في عالمنا . وفي قيامي بذلك فانني امل باخلاص أننا ، عند ما نختتم هذه الدورة ، سنقوم جميعا ، كأفراد وكأمم ، بالتعهد باعادة تكريس أنفسنا والزامها بالمبادئ السامية لميثاق هذه المنظمة العظيمة وللسليم العالمي .

" ان سباق التسلح الشرير الحالي ، وخاصة سباق السباق النووي ، اذا لم يوقف بسرعة وبفعالية يمكن ان يؤدي الى نزاع نووى يتسبب في دمار شامل لهذا الكوكب وكما حذر الامين العام بالفعل في تقريره بشأن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٢ ، فإنه لن يتبقى شيء جدير بالبقاء بعد المحرقة النووية اذا ما داهمتنا . علينا ان نذكر انفسنا بأن ما يتعرض للتهديد هنا هو بقاء الجنس البشري . واذا كان ، حتى الان ، لم نتعرض للحرب التي لن يكون فيها منتصر او مهزوم ، فربما كان ذلك لأن العالم

حتى الآن لم يكن سبيئ الحظ لدرجة أن ينجذب أشخاصا على درجة كافية من الجنون والحمامة ليرغبا في ادراج اسمائهم في صفحات تاريخ لن يعيش احد لقراءته .

" ان المتكلمين السابقين قد أشاروا الى أن هناك تهديدا خطيرا آخر للسلم العالمي ، يتمثل في انتاج وتخزين الأسلحة التقليدية الأكثر تطورا . ورغم علمها الكامل بالطاقات التدميرية لهذه الأسلحة غير الإنسانية فإن بعض الأمم التي تمتلكها تبدو راغبة في استخدامها للسعي الى تحقيق ما تسميه مصالحها الوطنية وأمنها . وتحقيق هذه الأمور يمكن أن يدخل في نطاق الوسائل الأكثر قبولا من القانون الدولي المتطور . وفي الواقع فإن أولئك الذين يمتلكون هذه الأسلحة الخطيرة للموت والدمار كثيرا ما يتخذون مواقف تجعل جهود الوساطة غير فعالة وكذلك محاولات المحافظة على السلم من جانب الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بالتوصل الى حلول سلمية للمنازعات وهذا هو الشعور المشترك بالاحباط لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية . وفي غالبية المنازعات التي تهدد الاستقرار الدولي أو الإقليمي ، والسلم والأمن ، كما يحدث مثلا في الشرق الأوسط ، والخليج الفارسي ، وكما حدث مؤخرا في جنوب الأطلسي ، وافغانستان ، وجنوب شرق آسيا ، والجنوب الأفريقي ، وهذه بعض المناطق الحالية للتوتر والنزاع ، فإن قرارات ومقررات هذه المنظمات تلقى انتهاكا وتحدى بدلا من الادعاء لها .

A/37/PV.26
93-95

" ونحن في زمبابوى ، مثلنا مثل جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم ، علقنا آمالاً وتوقعات كبيرة على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ونشعر بنفس خيبة الأمل العميق لأن هذه الدورة لم تؤد إلى نتائج ملموسة . وبالرغم من فشل الدورة الاستثنائية فإننا ما زلنا على اقتناع أكيد بأنه لن يكون هناك مسار بديل للمجتمع الدولي إلا أن يستمر في جهوده من أجل تحديد الأسلحة مما يؤدي إلى نزع السلاح الكامل . وإن هذا الاتجاه لن يضمن السلام لنا أفراداً وأمماً فحسب وإنما سوف يعود إلى استعراض ، بطريقة متوازنة للأولويات في مجال تخصيص وتوزيع الموارد الضئيلة في عالمنا . وعلى سبيل المثال ، نحن على يقين من أن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي الذي يهدى الآن علىأسلحة الدمار والموت يمكن أن يوجه إلى مشروعات إنمائية وطنية واقليمية ومشروعات إنمائية شارك فيها مختلف الأقاليم وذلك لفائدة الشعوب بدلاً من القضايا عليها .

" ويقال ضمناً أو بالايام ان النجاح في الرقابة على الأسلحة أو نزع السلاح سوف يزيل كل توتر أو كل نزاع من هذا العالم . ان التوترات والمنارعات سوف تستقر ، ولكن ان ما نراه هو أن أغراً اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامة لحل النزاعات السياسية بين الأمم من المحتل أن يقل بصورة ملموسة .

" ان نظرة سريعة إلى المسرح الإقليمي للعالم ، وخاصة المسرح السياسي ، سوف تكشف بسرعة مدى ابتعادنا عن المثل العليا والأهداف التي الهمت من كتبوا ميثاق منظمتنا العظيمة التي تشعر جميع بلداننا ومنظمتنا بالفخر لانتهاها إليها . وانني أود أن أبدأ أعرضي هذا بمنطقة الجنوب الإفريقي . فنظام بريتوريا العنصري الذي يمارس الفصل العنصري لا يزال يتبع سياساته القمعية ضد الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا . ونفس النظام العنصري لا يزال يحتل ناميبيا بصورة غير شرعية متحدياً للقرارات والمقررات والبيانات الصادرة عن هذه المنظمة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز وأمانى شعب ناميبيا ومطالبه .

" حينما نجحت البلدان الغربية الخامسة في عام ١٩٧٨ ، التي تعرف الآن باسم مجموعة الاتصال الغربية في اقتراح مجلس الأمن باعتماد القرار المعروف (٤٣٥) ، فإنها احتجت

حينذاك بأن هذا الاقتراح ينطوى على الانهاء السلمي الفوري للاستعمار العنصري لجنوب افريقيا في ناميبيا . وفي الواقع ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم قبوله بالاجماع على انه الوسيلة الوحيدة للتسوية السلمية لمسألة استقلال ناميبيا . وقد بذلت الجهد منذ ذلك الحين لتطبيق هذه الخطة ، التي قبلها أيضا النظام غير الشرعي . ومع ذلك فان ناميبيا ما زالت مستعمرة .

” وأود أن أشير باختصار الى الجهد الاخير الذي بذلتها دول المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبيّة الغربيّة من جهة ومجموعة الاتصال الغربيّة من جهة أخرى . ان دول المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبيّة الغربيّة تعاونت في جهودها هذه آملًا في أن تسهل تطبيق خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وخلال مؤتمر جنيف الفاشل عام ١٩٨١ وبعد أخطرت مجموعة الاتصال الغربيّة كل الأطراف المعنية بأن جنوب افريقيا لديها بعض القلق الذي تود التخلص منه قبل تطبيق خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا . وقد حملنا على الاعتقاد بأن هذا القلق المزعوم اذا ما تم إزالته فان جنوب افريقيا ستتعاون في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

” نستطيع القول دون تردد ان كل المشاركين في المشاورات الأخيرة ، بما في ذلك جنوب افريقيا نفسها ، قد اتفقوا في نهاية هذا المجهود على أن قلق جنوب افريقيا المتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد بدأ تماما . ويعني هذا ، ان كل الامور وكل المسائل المتعلقة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويتطبيق خطة الأمم المتحدة قد تمت مناقشتها وتوضيحها بما يرضي جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك جنوب افريقيا . ومع ذلك ، اذكر في هذا السياق أن جنوب افريقيا لم توضح حتى الآن الطريقة الانتخابية التي سوف تستخدمن في ناميبيا ، هل هي الطريقة التي تقوم على أساس ترشيل عضو واحد لكل دائرة انتخابية أم الترشيل النسبي .

” ويجب أن نؤكد هنا أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبيّة الغربيّة قد كسرت مسراً استعداداً لها لتوقيع اتفاق لوقف اطلاق النار والمشاركة في انتخابات عادلة وحرة تحت اشراف الأمم المتحدة كما تنص على ذلك خطة الأمم المتحدة . وهذا هو موقف المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبيّة الغربية منذ مؤتمر جنيف الفاشل لعام ١٩٨١ .

" وينبغي لجمعيتنا ان تتساءل ، ما الذى يعترض سبيل احراز التقدم في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ ان دول المواجهة ونيجيريا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرنسية مستعدة تماما للانتقال الى المرحلة الثالثة في أى وقت ، حينما يعرف الاسلوب الانتخابي . وان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرنسية تريد ان تعرف ذلك لكي تقوم بالاستعدادات الضرورية للانتخابات .

" ان ما اشرت اليه حتى الان يبين التقدم الكبير المحرز في طريق التسوية السلمية لمسألة ناميبيا . واسمحوا لي ان اقول ان هذا التقدم يرجع الى حد كبير الى تعاون المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الفرنسية والى جو التفاؤل والقوة الدافعة الناشئة في عواصم مجموعة الاتصال الفرنسية قبل المشاورات التي استمرت ستة اسابيع وأثناءها . ومع ذلك ، ان هذه القوة الدافعة وهذه الارادة الطيبة سوف تختفيان عما قريب اذا واصلت جنوب افريقيا وبعض اعضاء مجموعة الاتصال الفرنسية باختلاف الذرائع بغية تأجيل تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

" وفي هذا الصدد آود أن أبين موقف زيمبابوى بوضوح . انيأشير هنا الى سياسات الربط والموازاة التي صيفت لكي تجعل من رحيل القوات الكوبية من جمهورية انغولا شرط مسبقا لاستقلال ناميبيا . ان هذه الاستراتيجية التي لا علاقة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والتي هي من صنع بعض اعضاء مجموعة الاتصال ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لخدمة مصالحهم الشنائية وتعزيزها لا تقبلها زيمبابوى على الاطلاق . وان اقحام مسألة الوجود الكوبى في انغولا في مسألة ناميبيا يعتبر تدخلا لا مبرر له وغير مقبول في الشؤون والعلاقات الشنائية بين دولتين ذات سيادة ، هما انغولا وكوبا ، العضوين في هذه المنظمة وفي حركة دول عدم الانحياز . وعلاوة على ذلك ، ان هؤلاء الذين أيدوا هذه الفكرة المضحكة والساخنة ينبغي أن يتذكروا انه في الوقت الذي تستعر فيه جنوب افريقيا العنصرية والاستعمارية في العدوان على جمهورية انغولا الشعبية فإن القوات الكوبية لم تطأ مطلقا ارض جنوب افريقيا .

" فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري الكريه في جنوب افريقيا ذاتها ، فإن موقف زيمبابوى معروف تماماً . ولقد قلنا دوماً أننا نريد أن نرى زوال قاعدة الفصل العنصري وسلطة الأقلية العنصرية من تلك المنطقة . إننا نطالب بدلاً من ذلك بنظام ديمقراطي للحكم يعتبر جميع أهالي هذا البلد ، أيًا كان جنسهم أو دينهم أو لفتهم ، مواطنين متساوين في أرضهم . إننا نناشد قادة نظام الفصل العنصري في بريتوريا أن يتفاوضوا مع القيادة المشروعة للأغلبية السوداء المقهورة لا يجاد السبل لقيام نظام حكومي يضمن لجميع أهالي جنوب افريقيا الحرية والعدالة الاجتماعية . إن الاقتراح الأخير الخاص بالمجلس الرئاسي المعزوم يعطي تشيلا محدوداً لأهالي جنوب افريقيا ذوي الأجناس المختلفة والآسيويين ، وهذا غير مقبول تماماً من جانب شعب جنوب افريقيا الذي يقف بقوة الآن خلف قوات تحريره في نضالها المسلح المتواصل .

" إن حكومة وشعب زيمبابوى يؤيدان النضال من أجل التحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية ، ذلك النضال الذى تشنه حركات التحرير في جنوب افريقيا . إننا ندين بقوة استمرار سجن الرفيق نيلسون مانديلا والزعماء الشرعيين الآخرين لشعب جنوب افريقيا ، من جانب نظام الحكم العنصري في بريتوريا . إن هذا بالإضافة إلى العديد من الجرائم السياسية التي يرتكبها الحكام العنصريون ضد أولئك الذين يعارضون النظام البشع ، تعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان . إننا نناشد المجتمع الدولي أن يستمر في مسانداته المادية والمعنوية والدبلوماسية والسياسية ويكثفها لشعب جنوب افريقيا المناضل في جهوده لتحرير نفسه من نير الفصل العنصري .

" في جهوده اليائسة لمنع تحرير ناميبيا ومنع إزالة نظام الفصل العنصري من داخل حدودها ، فإن هذا النظام التعسفي مشغول بشن حملات لبث عدم الاستقرار في الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة وهي : أنغولا وبوتستاندا وزامبيا وزيمبابوى وليسوتو وموزامبيق . إن الابتزاز الاقتصادي والتتميم والتخييب ، والدعایات وأعمال المهدم السياسية ، والعدوان العسكري الواسع ، كلها تكتيكات يستخدمها نظام الفصل العنصري لإثارة عدم الاستقرار في هذه المنطقة . وكما تدرك هذه الجمعية جيداً ، فإن قوات ذلك النظام تحتل الآن جزءاً من أرض انغولا منذ عام ، وهناك دلائل تشير إلى أن هناك مزيداً من التدخلات العسكرية في انغولا تم التغطيط لها .

(السيد مانغوندي ، زيمبابوى)

" ان الانقلاب الفاشل ضد الحكومة الشرعية لجمهورية سيسيل في اوائل هذا العام الذى قام به العرقلة وال مجرمين من بريتوريا ، يعتبر جزءاً من هذه الحملة التي ترمى الى عدم الاستقرار . ومن الطبيعي ان تجنيد وتدريب وتزويد دعم المجموعات المنشقة في بعض الدول المستقلة المجاورة، تحت عليه جنوب افريقيا بفرض مقاومة الحكومات الشرعية هناك .

" ان موقف زيمبابوى فيما يتعلق بمسألة اثارة عدم الاستقرار في الدول المجاورة من قبل الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، هو انتنا لن نتراجع عن سياستنا المعلنة والتي تقضي بتقديم الدعم المعنوى والمادى بقدر استطاعتنا في سبيل تدعيم نضال التحرير في تلك الأراضي . ان زيمبابوى طالب بأن نظام بريتوريا ينبغي عليه أن يوقف حملات اثارة عدم الاستقرار ضد بلداننا ، وينبغي عليه أن يسحب قواته من أنغولا دون قيد أو شرط . ان حكومة الأقلية البيضاء لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يجب أن تدرك أنه لا حق لأى بلد في انتهاك القانون الدولي والافلات من العقاب .

" أود أن أنتقل الآن الى مسألة الصحراء الغربية قبل أن أترك موضوع المنظمة الأفريقية . وكما تعرف الجمعية ، فقد أدرجت هذه المسألة منذ وقت طويل في جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة . ان شعب الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية يستحق مزيداً من الدعم في نضاله العادل من أجل تقرير المصير طبقاً لقرار الجمعية العامة (١٥١٤ - ١٥) . ولأن حكومة جمهورية زيمبابوى على قناعة تامة بعدالة قضية الشعب الصحراوى ، فإن زيمبابوى قد اعترفت بالجمهورية الديمقراطية الصحراوية كدولة مستقلة ذات سيادة . انتنا نعتقد أن قرار مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي ، الخاص بتوقيع وقف اطلاق النار بين المقرب والبوليساريو واجراء استفتاء تشرف عليه قوات محايدة ، يعتبر أفضل العناصر لتسوية قضية الصحراء الغربية .

" ان زيمبابوى تنظر بقلق عميق الى جهود بعض أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تهدف الى عرقلة جهود تلك المنظمة .

" ان الشهور القليلة الماضية قد شهدت تدهوراً مأساوياً للموقف في الشرق الأوسط والذى تمثل بوحشية في الغزو الصهيوني الإسرائيلي واحتلال لبنان وذبح آلاف اللاجئين الفلسطينيين الابرياء في مخييبي صبرا وشاتيلا في ١٦ و ١٧ أيلول / سبتمبر . ان المجتمع الدولي المتحضر قد ثار وصدّم وخاب أمله من جراء أعمال الإبادة الجماعية هذه والأعمال الاجرامية ضد الإنسانية والتي يمكن فقط أن تقارن وحشيتها بما ارتكبه النازية من جرائم ضد الشعب اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية .

" من المؤكد أن العالم لا يمكنه أن يعتبر أن الآلاف من الرجال والنساء والأطفال العزل من السلاح في المعاهدين قد قتلوا اثر كارثة طبيعية . ان عمليات الاغتيال الوحشية كانت مخططة وتتفذ بواسطة الحكومة الصهيونية . ان تلك الحكومة مؤيدتها ، الذين لوارداً لكان في وسعهم منع المذابح ، إنما تقع عليهم مسؤولية هذه الجريمة البشعة ضد الإنسانية ويتquin معاقبتهم من جانب المجتمع الدولي .

" لقد أكدنا مراراً أنه لن يكون هناك حل مقبول لقضية الشرق الأوسط ما لم يعترف هذا الحل بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الوطني واقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

" وفي رأينا أن الفلسطينيين وأخوانهم وأخواتهم من اللبنانيين يستحقون عن جدارة أن ننهيهم على شجاعتهم وسهولة تذيفهم وتصفيتهم في مواجهة العدو والدني والرعب من جانب إسرائيل الصهيونية . ان زمبابوى تحببهم وتحببهم بصفة خاصة قوات منظمة التحرير الفلسطينية الشجاعة التي استطاعت لعدة أسابيع أن تدافع بشجاعة عن شعبها ضد العذاريين الصهاينة .

" وما دمنا نتحدث عن الشرق الأوسط ، فإننا نود أن نعبر عن قلقنا العميق بشأن النزاع المستمر بين ايران والعراق . إننا نأمل مخلصين أن يحل السلام في هذه المنطقة التي يواجه فيها الاستقرار والامنإقليميين تهديداً كبيراً .

" ان افغانستان هي منطقة قلق آخرى بالنسبة لهذه المنظمة . واننا نشعر بأننا ملتزمون
 ان نكرر موقفنا بالنسبة لها . اننا نرى أن تسوية سياسية هي أمر ملح ، ويمكن ان تتم فقط على
 اساس انسحاب القوات الاجنبية ووقف التأثيرات والضغوط الخارجية . ومن ثم ، فاننا نناشد
 جميع الاطراف المعنية أن تحترم استقلال هذا البلد وسيادته وموقه غير المنحاز .."

A/37/PV.26
 104-105

” وفيما يتعلق بقبرص ، تود زمبابوى مرة أخرى أن ترى النهاية لكل تدخل خارجي حتى يستطيع الشعب هذه الجمهورية أن يحدد مستقبله . وان حكومة زمبابوى تؤيد بقوّة استقلال قبرص ، وسيادتها ، ووحدة أراضيها وعدم انحيازها بصفتها دولة متحدة . ونحن نشارك الاهتمام الذى عبر عنه كل من سبقنا من المتذكرين بأن الحوار بين الطائفتين تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لم يؤد بعد إلى تائج ملموسة .

” وان بولندا تعتبر منطقة أخرى تشير الظل الد ولوي واننا نرى أن شعب هذا البلد وحده متحررا من أي ضغط خارجي ، ومن أي تدخل وتدخل - القادر على حل مشاكله الداخلية . وان أي حل مفروض من الخارج ضد ارادة الشعب البولندي لا يمكن قبوله بالمرة .

” موقف زمبابوى فيما يتعلق بالحالة في جنوب شرق آسيا لا يزال كما هو . واننا نؤمن بشكل قاطع بالحل السياسي السلمي للمشكلة الكمبوتية وفقا لمبادئ هذه المنظمة ولمبادئ حركة عدم الانحياز . ولذلك ، فاننا نود أن نشهد انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الكمبوتية ، حتى تستطيع الفئات المختلفة المتناحرة على السلطة في ذلك البلد أن تجتمع لكي تتناقش وتحل الخلافات القائمة فيما بينها من أجل مصلحة جماهير هذا البلد التي تتعرض للمعاناة .

” ان زمبابوى تؤمن ببعد أ تغير المصير وانها ؛ كافة أشكال الاستعمار ومظاهره . ولهذا السبب ، فاننا نرى بأن التدخل العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية غير مقبول ولذلك ، فاننا نعتقد أن النضال الذى يشنّه أهالي تيمور الشرقية تحت قيادة جبهة التحرير فريتلين نضال عادل يستحق المساندة الد ولية . ونحن نطالب الاندونيسيا بسحب قواتها من تيمور الشرقية .

” وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة شبه جزيرة كوريا ، وهي منطقة أخرى تستحوذ على قدر رئيسي من الاهتمام الد ولوي . ونحيط طما ببالغ الأسف ، بأن الحشود العسكرية الأجنبية في الجنوب تستمر دون توقف مما يهدى تهدىدا شديدا للأمن والسلم الد ولبيين . ان أعداء وحدة كوريا ، ومؤيدي خرافات ولتبين في كوريا ، يحاولون اثارة البلبلة فـ

المجتمع الدولي عن طريق خطبهم الخادعة عن امكانية اجراء الانتخابات الحرة والعادلة في الجنوب . ولا يمكن لهذه الدعاية الرخيصة أن تخدع أحداً لأنه لا يمكن أن تجرى انتخابات حرة وعادلة في أرض تقع تحت الاحتلال العسكري .

” وفي الوقت الذي تؤيد فيه حكومتي المفاوضات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فإننا نعتقد أن أية مفاوضات ذات مغزى لا يمكن أن تتم في إطار الظروف السائدة . ولهذا السبب ، نريد أن نشهد الانسحاب الغوري للقوات الأنجينبية من الجنوب ، وذلك لخلق مناخ يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين أفراد الشعب الذي تم تقسيمه بشكل مصطنع في شبه الجزيرة . وإننا نعتقد أن اقتراح الرئيس كيم ايل سونغ بإنشاء نظام كونفدرالي يقدم احتمالات واقعية للتسوية في هذه المنطقة المضطربة ، وإذا اعتمد ذلك ، فسوف تنشأ الفرصة الكبيرة لحمل الشعب الكوري يسير نحو غايته النهاية وهي إعادة توحيد كوريا بشكل تام .

” إن الأزمة الأخيرة المتعلقة بجزر فوكلاند أو مالفيناس ، في جنوب المحيط الأطلسي ، تستحق أن ندقق عليها ، وإننا نعتقد أن الأحداث المأساوية في هذه المنطقة كان يمكن تجنبها لو أن الأطراف المتنازعة التزمت بميثاق الأمم المتحدة . وإن أن زمبابوى تعارض بشدة اللجوء إلى القوة من أجل تسوية النزاعات بين الدول ، نود حث الطرفين على السعي إلى تسوية سلمية ، عادلة ودائمة عن طريق المفاوضات . ” أود أن أعقب باختصار على الموقف الاقتصادي الدولي .

” تذكرون أنه في مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذى عقد في الجزائر عام ١٩٧٣ طرحت فكرة إنشاء النظام الاقتصادي الدولى الجديد . وإن هذه الفكرة ، التي تمت مناقشتها منذ ذلك الحين في عدة اجتماعات ومؤتمرات ، جذابة بالنسبة إلى البلدان النامية ، لأنها تسعى إلى وقف استمرار سوء التوزيع للثروة في العالم . وفي العام الماضي ، وفي قاعة الجمعية هذه بالذات ، أشار وفد بلادى ، ووفود أخرى إلى الترسد الخطير للموقف الاقتصادي العالمي وحضرت منه . وإن هذا الترسد لا يزال قائماً الي اليوم لا سيما أن تدور الموقف الاقتصادي العالمي يمكن أن يكون له آثار سيئة على الاستقرار والسلم والأمن العالميين .

" ان زيمبابوى ، وكافة البلدان النامية تأمل عيشاً تقيياً ، أن تسود روح الوفاق لتسهيل انعقاد المفاوضات العالمية الشاملة بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد والذى لم يتم مع الأسف احراز أى تقدم بشأنه حتى الآن ، نظراً لاضاعة الكثير من الفرص في هذا المجال ،

" وبينما تواصل البلدان الصناعية عدم تعاونها من هذه المسألة الحيوية ، فإن اقتصاداتها لم تستطع الاسفلات من أضرار أحد أسوأ المواقف الاقتصادية العالمية وينبغي أن يلاحظ مع ذلك ، بأن اقتصادات البلدان النامية كانت أكثر اقتصادات تأثراً وتعاني البلدان الصناعية من التضخم ، ومن البطالة الواسعة النطاق ، ومن ضعف نقدها ومن ارتفاع معدلات الفائدة فيها . وقد أصبح بطرد معدلات النمو من الملائم الشائع لا اقتصاداتها أيضاً ، ومع الأسف أن ظروف الانكماش هذه تستغل حالياً كذرية للسياسات الانطوائية والنزعة الحمائية العتيبة ضد صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية . واننا نطالب بالتسهيل الغوري لشروط العلاقات التجارية لصالح البلدان النامية .

" ان مشاكل موازن المدفوعات في البلدان النامية ما زالت تتزايد . وان عجز تلك البلدان وخاصة البلدان غير المنتجة للنفط ، قد بلغت أرقاماً خيالية ، مما يعكس الأزمات المتعددة التي تصيب الاقتصاد الدولي . ومن الواضح ، أن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى إعادة صياغته لكي يترجم الواقع الاقتصادي المعاصر . ويجب أن تكون الركيزة في نظام كهذا مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات ، ودعم امكانياتها لكي تؤثر بطريقة ملموسة في اضفاء الصبغة الديمقراطي على نظام النقد الدولي .

" ان مشكلة الطاقة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة تنميةنا الاقتصادية . وان بلداننا تواجه صعوبات خطيرة في تلبية طلبات احتياجاتنا من النفط ، وان نفقات النفط للبلدان النامية غير المصدرة للنفط قد بلغت أبعاداً لا سابقة لها . ومع ذلك في هذا المجال نجد أن ، البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان المصدرة للنفط ، والبلدان التي تقوم بعملية التصنيع يمكنها أن تلعب دوراً حاسماً في التخفيف من الشلل الذي يصيب البلدان النامية المستوردة للنفط . ونحن نقدر الجهود التي تبذلها بعض بلدان الأوبك منظمة البلدان المصدرة للنفط في محاولة لا يجاد حل لهذه المشكلة الحادة . ان ما سنوليه تقديراً أكبر هو زيادة التعاون في استكشاف موارد للطاقة ، خصوصاً في مجال الطاقة الجديدة والمتعددة .

ويتمثل مصدر آخر لظفتنا في امدادات العالم من المواد الغذائية . ويجب أن يكون القضاء على الجوع وسوء التغذية في إطار جهود دولية جماعية . ان اقامة نظام عالي للأمن الغذائي ونظام دولي منسق لاحتفاظ باحتياطي من المواد الغذائية على الصعيد الوطني يمكن أن يضمنا قدما نحو تحسين أوجه القصور الحالية في الغذاء العالمي ، وأن يضمنا تحقيق فوائض للعائد العتزايد من سكاننا .

ومن الواضح أن معظم البلدان لا يمكنها أن تفلت من النتائج الخطيرة للأزمة الاقتصادية العالمية . والواقع أن بعض البلدان تواجه بالرکود ومعدلات تنمية تصل إلى الصفر . وهناك اذن حاجة إلى تكثيف التعاون الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات بين الدول وخاصة فيما بين البلدان النامية . ان النظام الاقتصادي الدولي سوف يظل مع ذلك ومهما ما لم تؤكّد البلدان النامية عزمها على أن تلعب دوراً إيجابياً وفعلاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وأخيراً ، أود أن أهنئ وأن أشكر الأمين العام على صراحته وموضوعيته وتقريره المسرىبح حول عمل الأمم المتحدة الذي أتيحت لي الفرصة للإشارة إليه في بياني . ويتفق وفدي زيمبابوى تماماً مع جميع نواحي التقرير ويؤيد بقوة ما ورد عن الاشارة إلى الحاجة إلى الدراسة المتأنية لدور حفظ السلام وصنع السلام من قبل الأمم المتحدة ، وخاصة في مجلس الأمن . ان تقرير الأمين العام هو المهام يرحب به وفدينا ، وتحدد في زمن تتطلع فيه زيمبابوى بتواضع إلى الخدمة في مجلس الأمن وقد أعاد التقرير تركيز انتباهنا بالتأكيد على الأهداف والمبادئ التبليدة لميثاق منظمتنا الذي تلتزم زيمبابوى به وتكرس نفسها ، من جديد .

الرئيسين (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المحدث الآخر
بعد ظهر اليوم . وطلب الكلمة العديد من الممثلين ممارسة لحق الرد فهل لي أن أذكرهم بآنس
وقد اقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ فان البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد ينبغي أن تتضمن
على عشر دلائل وأن تدللي بها الوفود من مقاعدها .

السيد لويس دل آمو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : إن رد مشكل الولايات المتحدة يوم الجمعة الماضي الذي لم يستحب إلى ما ذكره هنا وزير خارجية كوبا يستدعي بعض الإيضاحات التي يمكن أن تحسن معلوماته عن بلادي.

ان كوا هي أحد الأعضاء الخمسة والعشرين المؤسسين لحركة عدم الانحياز . وقد لعبت دوراً نشطاً في عمل هذه المجموعة طوال السنوات الـ ١٢ والعشرين التي انقضت على وجودها وقد تولت كوا رئاسة الحركة طوال السنوات الثلاث الأخيرة بقرار اجماعي من الأعضاء . أما بالنسبة الى ما قامت به كوا باعتبارها رئيساً للحركة ، فإن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق الذي عقد منذ أربعة شهور مضت في هافانا ذكر ما يلي :

" ان المكتب أعرب عن استناته للتغاني والفعالية والالتزام الدقيق بمبادئ عدم الانحياز التي أظهرتها كوا كرئيس لا جماعة القمة السادسة لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في هافانا في ١٩٧٩ / سبتمبر ١٩٧٩ في قيامها بتنسيق عمل مكتب الحركة " .
وفضلاً عن ذلك ، فإننا نؤكد أن الحكومة اليمانية للولايات المتحدة ليس لها الحق في أن تقرر من ينتهي إلى حركة عدم الانحياز ومن لا ينتهي إليها . ان مثل الولايات المتحدة وهي بلد حققت استقلالها عن طريق المساعدة الخامسة من جانب القوات الفرنسية بقيادة لا فييت - تصف المناضلين الكوبيين الدوليين في انفولا " بالمرتزقة " . وقد ذكر رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة الخامس في كولومبو بسرى لأنكما ما يلي بشأن المساعدة العسكرية لشعب انفولا :
" يعني المتمر حكومة وشعب انفولا على نصالحه البطولي المظفر ضد الفسدة العنصريين من جنوب إفريقيا وحلفائهم ويشيد بجمهورية كوا والدول الأخرى التي ساعدت شعب انفولا في الإطاحة بالاستراتيجية التوسعية والاستعمارية لنظام جنوب إفريقيا العنصري وحلفائه " .

ان ما يضاف حقيرة الحكومة اليمانية للولايات المتحدة ، هو أن دول خط المواجهة في رفضها للابتزاز من رابطة واشنطن بريتوريا ، إنما تظهر عجزها عن أن تحدد للغير ما يتخدونه من قرارات ، وصفة خاصة كوا .

ولقد أصدر اجتماع وزراء خارجية البلدان غير المنحازة الذي عقد في نيويورك وانتهى يوم السبت الماضي البيان التالي :

" ان محاولات الوسيط بين استقلال ناميبيا وبين سحب القوات الكوبية من انفولا

لا تتناسب مع القرار ٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، وبالتالي فهي غير مقبولة بتاتا " .

وبالتاكيد ، فإننا نطفو فوق بحر من المصاعب كما ذكر مثل الولايات المتحدة . وكل البلدان النامية بل وعشر البلدان المتقدمة النمو ، تجد نفسها في هذا البحر ذاته . هناك أزمة عميقة في الاقتصاد العالمي جلبها النظام الامريكي الباطل الذي يتسبّب بمحاولة توجيه الإنسانية إلى سباق التسلح والمحرقة النووية ، ويرفض الحوار المسؤول الذي يمكن أن يؤدي إلى نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم على العدالة والانصاف والتعاون بين الشعوب في عالم يسوده السلام ، عالم يكرس جهده للتنمية .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد قامت الولايات المتحدة في الثلاث والعشرين سنة الماضية ، منتهكة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بفرض حظر اقتصادي شامل ضد بلادى وبالبحث عن كل الوسائل الممكنة لاعاقة تجارتا الخارجية . ورغم هذا العدوان الوحشي ، واعتداءاتها العسكرية وهجماتها الأخرى على شعبنا ، فقد تغلبت كوبا على كل هذه المصاعب وتمنت من تحقيق النجاج في تحيتها . فلا توجد بطالة في كوبا ، وليس فيها جائع ، والتعليم والخدمات الصحية مجانية للجميع . وكل مواطن أمن على شيخوخته ، وكل مواطن موضع الرعاية . فليس لدينا رفاهيات مفرطة ، ولسنا في حاجة اليها ، ولكننا وفرنا الكرامة لكل كوبى .

ان اقتصاد الولايات المتحدة رغم انه قائم على نهب ثروات الشعوب الأخرى ، فهو الان في حالة انكماس وتضخم . ففي ظل حكومة الشاغل الجديد للبيت الأبيض الذى يكاد أن يكون في أجازة مستمرة ، وحسب قوله أقرب دائما الى الجثة ، يبدون شعب الولايات المتحدة كل يوم من الجحيم . فالبطالة تتجاوز ال ١٠ في المائة ، ويستقطع من مقررات الاعانة لمعدومي الدخل ، والضرائب فهى تزايد مستمر ، والشعب يتتحمل العبء الساحق لأنقل الميزانيات العسكرية في تاريخ الولايات المتحدة . وفي هذه البلاد يوجد ٢٥ مليون أمريكي . وفي مدينة نيويورك وحدها يوجد ما لا يقل عن ٣٥ ٠٠٠ شخص بلا مأوى ، ينامون في الشوارع ، متروكين لمصيرهم بين غنى القليلين . فهنا الغني يزداد غنى ، والفقير يزداد فقرا ، والحكومة لا تقدم مخرجا آخر من هذه المصاعب سوى الحرب .

وما لا يصدق أن نسمع لمن يناقشون حقوق الانسان في الوقت الذى يرتكبون فيه بصورة متكررة الانتهاكات ضدها . وعلينا أن نذكر هiroshima وnagasaki . ان مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال احرقوا حتى الموت في حرب ، كان مصيرها قد تقرر بالفعل ، بقابل نووية استخدمت فقط لاستعراض القوة ، في عالم يحتره هؤلا . المنتهكون أنفسهم لحقوق الانسان . وقد استخدمو ضد شعب فييت نام كمية من المتغيرات تعادل تلك التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية بأكملها .

تساند الولايات المتحدة نظام الفصل العنصري وهي الحليف الاستراتيجي للنظام الصهيوني ، وتذكر على شعب فلسطين حقوقه غير القابلة للتصرف ، وأقامت أشد الأنظمة طغيانا

وأبقيت عليها في الحكم في القارة الأمريكية ، كما أنها الدعامة الرئيسية لعمليات العرقلة على الصعيد الدولي وأعمال العدوان .

ان الولايات المتحدة ، وهي التي أوجدت المكارشية وكوكوكس كلان ، تتميز ضد سكانها السود والذين هم من أصل لا تبني وضد القلة المتبقية من السكان الأصليين الذين بقوا بعد نهب أراضيهم وقتلهم العشوائي .

ان الولايات المتحدة التي تعتبر حرية نقاباتها العمالية مثلا يضرب به إلى حد أنها فصلت جميع أعضاء نقابة المراقبين الجويين الذين أضرروا من أجل الحصول على زيارة في أجورهم ؛ ان الولايات المتحدة بهذه الديمقراطية التي يضرب بها المثل إلى حد أنها في الانتخابات الأخيرة للرئاسة لم يتوجه إلى صناديق الانتخاب سوى نصف المنتخبين تقريبا من أجل انتخاب المرشحين الذين فرضهم كبار أصحاب الأعمال ، الذين يمثلون القوة الحقيقة في هذا البلد ؛ ان الولايات المتحدة ب معدلات الاجرام المرتفعة وتعاطي المخدرات تقدم أبلغ برهان على الفساد والتدهور في مجتمع الولايات المتحدة اليوم ، مما يجعلها تفقد السلطة الأربدية للحكم على أي فرد . والولايات المتحدة - في المثل الذي تصره ، تحط من شأن هذا النصف من الكورة الأرضية والعالم المعاصر .

ليس سرا ان كوبا بلد اشتراكي ، يقوم على الأفكار النبيلة للماركسيه الليينيه وتسترشد بها ، وعلى تطلعنا إلى أن نحقق في يوم من الأيام المجتمع الشيعي . ونحن فخورون بذلك . فنحن نعيش ونعمل ونكافح من أجل أن نضع نهاية للمجتمع الطبقي المقسم بين المحظوظين والمحروميين ، وبين الأغنياء والفقرا ، ولكن نضع حد الأوضاع الانسانية في عصور ما قبل التاريخ .

اننا نؤمن أيضا بحركة الطبقة العاملة الدولية ، ومن ثم فان هناك أكثر من ٣٠٠٠٠ طبيب ومهندس وفني من كوبا يقدمون مساعداتهم لأكثر من ٣٠ بلدا غير منحاز . ويدرس ١٦٠٠٠ شاب من هذه البلدان في كوبا . ولهذا السبب أيضا نساعد البلدان النامية الأخرى في دفاعها عن أوطانها .

اننا لا نستغل أحدا . اننا لا نقتني من ثرة عرق الشعوب الأخرى ، ولكننا قادرون في الحقيقة على اقتسام مواردنا المتواضعة مع الذين هم في حاجة اليها .

لسنا ، يا سيدي مثل الولايات المتحدة ، الامبراطورية النهمة التي تصفعونها ، ولكننا بلد صغير عرف كيف يقف صامدا مرفوع الرأس رفاعة عن حريته واستقلاله وكرامته متحملا الثمن . لذلك مهما كان .

السيد عيسى عياد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) : أود أن أمارس حق

الرد لوفدى على مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الذى تكلم مسأء يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، والذى احتج على الحقائق التي وردت في الخطاب العام لمبادرى أمام الجمعية العامة يوم ٦ الجارى ، والتي وصفها بأنها عبارة عن دعايات ضد الولايات المتحدة لا تستند الى دليل . كان بودنا ألا نضطر الى أخذ الكلمة ولكن رأينا انه من الضروري بيان الحقائق التالية لدحض الدعايات الأمريكية وتأكيد صحة ما جاء في خطابنا ، فالعالم أجمع يعرف سياسة الولايات المتحدة وخاصة في ظل الادارة الحالية الساعية الى انتهاج سياسة المواجهة وزرع القواعد العسكرية في كل مكان ، وارسال الأساطيل البحرية الى بحار بلدان تبعد عنها آلاف الأميال من أجل السيطرة والهيمنة على شعوب العالم ، وكذلك الضغوط الاقتصادية والحضار الذى تهاول الولايات المتحدة فرضه على الشعوب التي ترفض السير في ركابها ومن بينها الشعب الليبي . وفي هذاخصوص نذكر بعض الحقائق على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً ، قامت الطائرات الأمريكية باختراق الأجواء الليبية عدة مرات ، وقد تم ابلاغ ذلك الى مجلس الأمن بقائمة تفصيلية تتضمن تواريخ وأماكن الاختراق ؛ وقد تم نشر هذه المعلومات في وثيقة من وثائق المجلس .

ثانياً ، بتاريخ ١٩ آب / أغسطس ١٩٨١ اعتدت طائرات امريكية من الأسطول السادس الامريكي على طائرات ليبية في المجال الجوى الليبي .

ثالثاً ، بتاريخ ٣١ كانون الثاني / يناير الماضي اعتربط طائرات تابعة للأسطول السادس الامريكي طائرة مدنية تجارية ليبية كانت في طريقها من طرابلس الى اثينا ، بهدف محاولة تعريف حركة الطيران المدني الليبي للخطر والحق الضرر به تجاريا .

وكالعادة سارعت الولايات المتحدة بالنفي ، ثم عادت واعترفت بالاعتراض مبررة ذلك بأن الطائرة الليبية دخلت منطقة عمليات حاملة الطائرات المسماة " جون كينيدى " ، وإن الطائرات الأمريكية كان من الضروري أن تتأكد من هوية الطائرة . وقد قدمت الحكومة اليونانية احتجاجاً للولايات المتحدة في هذاخصوص .

والواقع أن الأسطول السادس الأمريكي يتواجد بصورة مستمرة أمام السواحل الليبية للقيام بمناورات واستفزازات منتظمة ضد بلادنا ، وارسال طائرات للتجسس على الشواطئ الليبية ، وأخرجه مثل على ذلك قيام طائرة تجسس امريكية بدون طيار بالتجسس في الأجواء الليبية في منطقة بنغازي ، وقد أسقطتها وسائل الدفاع الليبية ، وذلك بتاريخ ٢ أيلول / سبتمبر الماضي ، وقد قام التلفزيون الليبي منذ عدة أيام بعرض صور لحطام الطائرة المذكورة ، وقد عرضت هذه التصور في محطات التلفزيون في أوروبا .

رابعا ، في المجال الاقتصادي يكفي أن نشير إلى القرار الأمريكي الذي أعلنه الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٠ آذار / مارس ١٩٨٢ ، والذي تم بموجبه حظر استيراد النفط الليبي إلى الولايات المتحدة ، وحظر بيع المواد التقنية إلى ليبيا ، والطلب من الخبراء والفنانين الأمريكيين مغادرة ليبيا ومنع السفر إليها ، ومنع بيع طائرات مدنية وألات زراعية ، كل هذا بقصد تقويض الاقتصاد الليبي وعرقلة برامج التنمية فيها ، ومحاولة منع ليبيا من انتهاج سياسة غير منحازة واسكات صوتها الذي يعارض السياسة الأمريكية غير العادلة في إفريقيا وفي الشرق الأوسط وغيرها من مناطق العالم .

ان كلمة رئيس الوفد الليبي تضمنت عدة حقائق حول الموقف الأمريكي المعادي للعرب والمؤيد للمعدون الصهيوني ، مما جعل الكيان الصهيوني يتمادي في سياسة التوسيع ، وذلك بالاعتداء على الشعب الفلسطيني في فلسطين ، وضم القدس ومرتفعات الجولان ، وببناء المستوطنات في المناطق المحتلة والاعتداء على المفاعل النووي في العراق ، وغزو لبنان ، والتقطيل الجماعي لآلاف المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان .

ان المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني بلغت خلال الفترة من حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلى حزيران / يونيو ١٩٨٠ مبلغ ١٩ بليون دولار ، وذلك كما جاء في مجلة ريدرز دايجست في عدد كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

أما جريدة نيويورك تايمز فقد ذكرت بتاريخ ٢٨ آذار / مارس ١٩٨٢ ان المبلغ المخصص لإسرائيل في ميزانية عام ١٩٨٣ يبلغ ٥٢ بليون دولار .

وذكرت جريدة كريستيان سينس مونيتور بتاريخ ٢ تموز / يوليه ١٩٨٢ ان مساعدات الولايات المتحدة لعدة سنوات لاسرائيل تبلغ ١٠٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل ، هذا وقد أشار جيمس ريستون الكاتب الامريكي المعروف الى هذه الحقائق في مقاله في (نيويورك تايمز) بتاريخ ٢٢ ايلول / سبتمبر الماضي حيث ذكر أن ربع المساعدات الخارجية الامريكية تذهب الى اسرائيل سنويا ، وهي تبلغ ٢٧ بليون دولار ، أي ما بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ دولار سنويا لكل عائلة تعيش في اسرائيل ، وهذا يمثل أكثر مما يحصل عليه الشخص الامريكي العاطل في ديترويت حسب قول السيد ريستون .

ان العالم أجمع يعرف ان الكيان الصهيوني ما كان بامكانه ان يتحدى المجموعة الدولية وينتهك قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي بتقتييل الالاف من الأطفال والنساء ويشرد شعباً بأكمله ويستمر في سياسة التوسيع المنتظمة وطرد السكان وانتزاع املاكم لولا المساعدات العسكرية الهائلة التي تتدفق عليه بدون قيد او شرط من دولة عظمى هي الولايات المتحدة على شكل قنابل عنقودية وفسفورية وطائرات ودببات وغيرها من الأسلحة الحديثة والفتاكه التي لا تمتلكها حتى دول حلف الأطلسي نفسها . ان المندوب الأمريكي اذا كان لا يريد أن يصدق ما ورد في كلمة وفد الجماهيرية الليبية حول مسؤولية بلاده تجاه المجازر الوحشية والبربرية التي قامت بها اسرائيل في لبنان وبيروت بصفة خاصة فان عليه على الأقل ان لا يذكر رئيس بلاده السابق السيد كارتر الذي أعلن منذ عدة أيام ان الادارة الأمريكية الحالية هي التي شجعت الدوائر الحاكمة في تسلل ابيب على غزو لبنان .

ان الدعم الأمريكي اللاحدود للنازيين الجدد والسفاحين الصهاينة لم يقتصر على المجال العسكري والاقتصادي بل تعداه الى المجال السياسي وان الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة، خاصة في مجلس الأمن والجمعية العامة ، تجاه ساندۀ اسرائيل معروف للجميع ولا يحتاج الى ايضاح . ويكتفي ان نشير الى ان رؤساء الوفود الذين تحدثوا في النقاش العام أكدوا ان هذا الموقف أدى الى تعطيل فعالية مجلس الأمن ازا حل المشكلات الدولية الخطيرة وشنّ الأمم المتحدة . ويعترض بهذا بعض المسؤولين الأمريكيين فمثلاً امامي مقال للسيد ديفيد نيوسوم ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق للشؤون السياسية ، نشرته جريدة الكريستيان ساينس مونيتور بتاريخ ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ بعنوان "الأمم المتحدة : اصابة أخرى ناتجة عن بيروت" وقد تضمن المثال اشاره الى هذا الموقف واقتبس " باللغة الانكليزية " :

" ان مقاومة اسرائيل لأى دور للأمم المتحدة ... وقبول الولايات المتحدة الظاهر لهذا الموقف قد أضافا الى التأكيل العالمي للثقة بالمنظمة الدولية " .

ثم واصل الحديث بالعربية :

ويضيف الكاتب أن موقف الولايات المتحدة تجاه قرارات الأمم المتحدة حول لبنان والشرق

الأوسط :

ثم عاود الحديث بالانكليزية:

“... سوف يزيد من ضعف المنظمة الدولية وفائدها في عملية السلام . وسوف تكون لهذا الضعف آثار ليس فقط بالنسبة للمنطقة ولكن للعالم أجمع ” .

السيد روجرز (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بليز يرفض ويشجب تماماً بيان مثل غواتيملا ، الذى رفض أن يعترف بحقيقة وجود بليز المستقلة داخل حدود أقيمت منذ فترة طويلة . ان هذا الرفض للاعتراف بحقيقة قائمة في المنطقة هو اهانة للأمم المتحدة التي نحن أعضاء فيها والتي تعرف ببليز اعترافاً كاملاً . ونحن نرفض هذا البيان أيضاً باعتباره محاولة للابقاء على الاستعمار بالدعوة الى مفاوضات مباشرة بين غواتيملا والمملكة المتحدة بشأن بليز . وان الصوت الوحيد المشروع لشعب بليز هو حكومة بليز المستقلة الديموقراطية التي انتخبها انتخاباً حرراً . ونحن نحتفظ بحقنا في الكلام في مرحلة لا حقة ممارسة لحقنا في الرد .

السيد جاكوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نظراً إلى البيانات المناقية للعقل التي أدرّت بها وزير خارجية غيانا سوف نمارس حقنا في الرد في وقت لاحق.

السيد كاسترو (الصلفادور) (ترجمة شفووية عن الإسبانية) : لقد أشار مشغل موزامبيق بعبارات غامضة وغير ملائمة إلى موقف تمنعه أيدiology المتطرفة من الاعتراف بها وتنفيها . ان بلدی يشتراك في عملية تمكنا من اقامة ديمقراطية حقيقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية ، وبعبارة أخرى ، ديمقراطية كاملة في ظل العدالة الاجتماعية ، وضمان حقوق الإنسان ، وتحقيق طموحات الفرد ، تمكنا من التغلب على المصاعب الراهنة .

وتمارس الدكتاتورية في موزامبيق ، بمساعدة عسكرية أجنبية ، أعمال القمع الوحشية ضد شعبها بدعوى مواجهة تهديد أجنبي ، تلك الدعوى التي لا أساس لها من الصحة .

ولا يرغب وفدى أن يوضح بتفصيل أكبر لتلك البلدان التي تنتقد عن خبث ودون أى سند أخلاقي ، تصرفات الآخرين . ويجب أن نشير في مواجهة هذه التهمجات الى أن شعب السلفادور قد مارس أكبر قدر من تقرير المصير في سيرته نحو الديمقراطية ، عن طريق الانتخابات التي جرت في ٢٨ اذار / مارس من هذا العام ، وهذه حقيقة لا يمكن انكارها .

ويأمل وفدى أن تتمكن كل الشعوب التي ترزح تحت نير الدكتاتورية ، مثل موزامبيق ، من أن تجري يوماً ما انتخابات حرة تسمح لها بتقرير مستقبلها والانتقال إلى الديمقراطية . وبالتالي يرفض وفدى بشدة الآراء التي أبدتها وفدى موزامبيق ، رغبة منه في استعمالها لأغراض الدعاية ، لأنه إن يفعل ذلك إنما يرى القدى في عين أخيه ولا يرى الشعاع في عينه .

السيد باديليا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفووية عن الإسبانية) : لا يرغب

وفدى في الاستمرار في تضييع وقت الجمعية العامة على هذا الناقش العقيم . وبالرغم من ذلك ، يجب أن نرفض تلك البيانات الديماغوجية العطولية التي لا لزوم لها والتي أدلت بها كل من كوبا والجماهيرية العربية الليبية ، وإن نعبر عن احتجاجنا على هذه البيانات .

انهم يكررون الاتهامات سنة بعد أخرى لأغراض الدعاية المزيفة وحدها . ان هذه الحملة الدعائية المكثفة تضر بنفس وجود هذه المؤسسة . ان الهجمات المتكررة ليس مقصوداً بها إبراز الحقيقة ، كما أنها لا تثبتها الحقائق . ان هذه الاتهامات السنوية المتكررة التي ليس لها أساس من الصحة أو أي اثبات موضوعي لا يمكن أن تجعلنا ننحرف عن مسؤوليتنا في البحث عن الحقيقة والواقع . ونحن نلمسنا بحاجة إلى الديماغوجية لهذا الفرض ، ولكن البيانات الكوبية البليغة قد قامت فقط على أساس صرف الانتباه عن مشاكل كوبا الداخلية وانعدام الحرية فيها وذلك بحسبتها إلى الولايات المتحدة .

رفع الجلسة الساعة ١٩/٣٠